IJPPE

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 5 - العدد (3) - يوليو 2026
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية قياسية

ولاء حسين عبدالله[1]، سحر إبراهيم البهائي[2]، محمد حسنين عبدالرحمن[3]، أسماء حمدي مصطفى[4]، شيماء سيد عزب[5]

[1] مدرس الاقتصاد، مركز التخطيط والتنمية البيئية، معهد التخطيط القومي، مصر

المراسلة: walaa.hussein@inp.edu.eg

[2] أستاذ الاقتصاد الزراعي ومدير مركز التخطيط والتنمية البيئية، معهد التخطيط القومي، مصر

[3] مدرس الإحصاء، مركز السياسات الاقتصادية الكلية، معهد التخطيط القومي، مصر

[4] مدرس تخطيط بيئي بقسم التخطيط البيئي، معهد التخطيط القومي، مصر

[5] مدرس الهندسة الإنشائية، مركز التخطيط والتنمية البيئية، معهد التخطيط القومي، مصر

Environmental, Social, and Governance Practices' Role in Promoting Sustainable Development in Egypt: Econometric Analytical Study

Walaa Hussein Abdallah[1], Sahar Ibrahim El-Bahai[2], Mohammed Hassanien Abdelrhman[3], Asmaa Hamdy Mostafa[4], Shimaa Sayed Azab[5]

[1] Assistant Professor of Economics, Environmental Planning and Development Center, Institute of National Planning, Egypt

Correspondence: walaa.hussein@inp.edu.eg

[2] Professor of Agricultural Economics, Environmental Planning and Development Center, Institute of National Planning, Egypt

[3] Assistant Professor of Statistics, Macroeconomic Policies Center, Institute of National Planning, Egypt

[4] Assistant Professor of Environmental Planning, Environmental Planning Department, Institute of National Planning, Egypt

[5] Assistant Professor of Structural Engineering, Environmental Planning and Development Center, Institute of National Planning, Egypt

DOI: 10.21608/ijppe.2026.466181.1189 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2026.466181.1189**

تاريخ استلام البحث: 6 فبراير 2026، وتاريخ قبوله: 12 مارس 2026، وتاريخ نشره: 30 يوليو 2026

توثيق البحث: عبدالله، ولاء؛ البهائي، سحر؛ عبدالرحمن، محمد؛ مصطفى، أسماء؛ عزب، شيماء. (2026). دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية قياسية. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 5(3)، 76 – 122

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 5 - العدد (3) - يوليو 2026
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ولاء حسين عبدالله
سحر إبراهيم البهائي
محمد حسنين عبدالرحمن
أسماء حمدي مصطفى
شيماء سيد عزب

دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية قياسية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة Environmental, Social, and Governance (ESG) والنمو الاقتصادي في تعزيز التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000–2024)، بالاعتماد على منهج يجمع بين التحليل الوصفي والقياسي باستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) . وأظهرت النتائج أن ممارسات (ESG) أصبحت إطارًا معياريًّا عالميًّا لتقييم الأداء المؤسسي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. كما أوضحت الدراسة أن تطبيق ممارسات (ESG) في مصر يستند إلى إطار مؤسسي وتنظيمي داعم تقوده رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، مع تقدم ملحوظ في مجالات الطاقة المتجددة والتمويل الأخضر والحماية الاجتماعية، مقابل تحديات تتعلق بتفاوت مستويات التطبيق بين القطاعات، ومحدودية القدرات المؤسسية، وارتفاع تكلفة التحول نحو الاستدامة. وأظهر تقييم الأداء السيادي المركب عدم توازن مسار الاستدامة في مصر؛ حيث يمثل البعد البيئي مصدر المخاطر طويلة الأجل، في حين يحقق البعد الاجتماعي تحسنًا نسبيًّا وتقدمًا محدودًا في جودة الحوكمة. وأكدت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية معنوية بين أبعاد (ESG) والنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما يؤثر التضخم سلبًا على تحقيق التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل. كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ قدرة الاقتصاد على تصحيح نحو 46,8% من الاختلالات قصيرة الأجل خلال عام واحد، بما يعكس استقرار العلاقة وطابعها التراكمي، وأكدت اختبارات السببية أن تحقيق التنمية المستدامة في مصر يتطلب نهجًا تكامليًّا يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بتبني إطار وطني موحد لممارسات (ESG)، وتعزيز الإفصاح وفقًا للمعايير الدولية، وتوسيع التمويل الأخضر، ودمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية الكلية، وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية رأس المال البشري، إلى جانب تحسين جودة الحوكمة، مع التركيز على بناء القدرات ورفع الوعي المؤسسي والمجتمعي؛ دعمًا لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

الكلمات الدالة: ممارسات (ESG)، التنمية المستدامة، نموذج (ARDL)

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام العالمي بقضايا الاستدامة، في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتزايدة التي تواجه الدول. وقد أدى ذلك إلى بروز مفهوم الاستدامة كأحد الأطر الأساسية التي توجه السياسات التنموية المعاصرة، بما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، برزت ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG) باعتبارها إطارًا متكاملًا لتقييم الأداء المؤسسي والاقتصادي؛ حيث تعكس مدى التزام المؤسسات والدول بمعايير الاستدامة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة الرشيدة. وقد أصبحت هذه الممارسات من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية والمستثمرون وصانعو السياسات في تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالتنمية المستدامة.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بتطبيق ممارسات(ESG)، اتجهت العديد من الدول إلى دمج هذه الممارسات في سياساتها الاقتصادية والتنموية، بما يسهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن تطبيق ممارسات الاستدامة يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، فضلًا عن دعم جهود مواجهة التحديات البيئية.

وعلى المستوى الوطني، تبنت مصر خلال السنوات الأخيرة عددًا من السياسات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الاستدامة، في إطار استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، إلى جانب إطلاق عدد من المبادرات المرتبطة بالتمويل الأخضر والتحول نحو الاقتصاد المستدام. كما شهدت الفترة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لتطبيق ممارسات الاستدامة وتعزيز الإفصاح المرتبط بها.

وفي هذا الإطار، تكتسب دراسة العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والنمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة، لما لها من دور في دعم صياغة سياسات اقتصادية وتنموية أكثر تكاملًا واستدامة.

مشكلة الدراسة

تُعد ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من الأطر المتكاملة التي تسهم في تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما لها من دور في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة. ورغم تزايد الاهتمام بتبني هذه الممارسات على المستويين الدولي والوطني، فلا تزال الدول النامية، ومن بينها مصر، تواجه تحديات متعددة تعوق تعظيم الاستفادة منها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أطلقت مصر عددًا من المبادرات والسياسات المرتبطة بتعزيز الاستدامة، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى تقييم مستوى تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصر، وتحليل مدى انعكاسها

على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتفاوت مستويات التطبيق بين القطاعات، وتباين منهجيات القياس، ومحدودية البيانات المتعلقة ببعض مؤشرات الاستدامة. وفي ضوء ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحليل وقياس أثر تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والنمو الاقتصادي على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، بما يساعد في صياغة سياسات أكثر تكاملًا واستدامة. وبالتالي ينبثق عن ذلك التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والنمو الاقتصادي على تعزيز أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما الإطار المفاهيمي والتحليلي لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة؟
- ما واقع تطبيق ممارسات (ESG) في مصر خلال فترة الدراسة؟
- ما مستوى الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية؟
- ما طبيعة العلاقة بين ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟
- ما السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور ممارسات (ESG) في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والنمو الاقتصادي على تعزيز التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، مع تقديم مجموعة من السياسات والتوصيات العملية لدمج هذه الممارسات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) استعراض الإطار المفاهيمي والتحليلي لممارسات (ESG) وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

(2) تحليل الوضع الراهن لتطبيق ممارسات (ESG) في مصر.

(3) تقييم الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية.

(4) قياس أثر تطبيق ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر باستخدام أساليب التحليل القياسي.

(5) اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات العملية لتفعيل دور ممارسات (ESG) في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن تحسن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، إلى جانب النمو الاقتصادي، يسهم بشكل إيجابي في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة، كما يُفترض وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه الأبعاد والنمو الاقتصادي ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج البحثية المتكاملة لتحليل دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. وفي هذا الإطار، تم إجراء مراجعة منهجية للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بهدف بناء إطار معرفي وتحليلي متكامل يوضح تطور المفاهيم والاتجاهات البحثية، ويسهم في تحديد الفجوات البحثية. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل واقع تطبيق ممارسات (ESG) وأبعادها المختلفة في مصر، إلى جانب توظيف تحليل The Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الممارسات على المستوى الوطني. واعتمدت الدراسة على مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب لتقييم مستوى الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية. كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس أثر تطبيق ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي على تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000–2024)، بما يسهم في تقديم تحليل كمي يدعم النتائج الوصفية والتحليلية، وتساعد هذه المنهجية المتكاملة في الوصول إلى نتائج شاملة، تُسهم في صياغة توصيات عملية داعمة لصانعي القرار.

ويرجع سبب اختيار الفترة الزمنية للدراسة لاعتبارات منهجية وموضوعية تسهم في ضمان دقة وموثوقية نتائج النموذج القياسي، إذ توفر هذه الفترة 25 مشاهدة سنوية، وهي مدة زمنية كافية لضمان كفاءة تقدير معالم نموذج (ARDL)، كما تغطي هذه الفترة مراحل مهمة من التحول نحو الاستدامة في الاقتصاد المصري، بدءًا من برامج الإصلاح الهيكلي في مطلع الألفية، مرورًا بمرحلة تبني أهداف الألفية الإنمائية (MDGs)، وصولًا إلى عام 2015 الذي يمثل نقطة تحول رئيسة مع إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" وتبني أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة (SDGs)، كذلك تعكس هذه الفترة التحولات الهيكلية الكبرى التي شهدها الاقتصاد المصري خلال العقود الأخيرة، وهو ما يعزز قدرة النموذج القياسي على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة بصورة أكثر واقعية وموثوقية. كما يضمن اختيار عام 2000 كنقطة بداية اتساق السلاسل الزمنية وتوافر بيانات منتظمة ودقيقة لمتغيرات الدراسة، الأمر الذي يساعد على تجنب مشكلات القيم المفقودة التي قد تؤثر على دقة التقدير القياسي.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية تم جمعها من تقارير التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومؤشرات البنك الدولي(WBI) والدراسات والأدبيات السابقة في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتزايد لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في ظل تزايد اعتماد المؤسسات التمويلية والمستثمرين الدوليين على هذه الممارسات في توجيه قراراتهم الاستثمارية. ويسهم تقييم الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية في توفير إطار تحليلي داعم لصانعي القرار، بما يساعد على تطوير السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناولها المتكامل لأبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة، ودمج تحليل ممارسات (ESG) مع النمو الاقتصادي لقياس أثرهما المشترك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وهو ما لم يحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات السابقة، كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية من خلال ما تقدمه من نتائج وتوصيات عملية تسهم في تعزيز دمج ممارسات (ESG) في السياسات التنموية، بما يدعم جهود مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولًا: استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لمقاييس (ESG) وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا: تحليل ممارسات (ESG) في مصر باستخدام التحليل الرباعي.

ثالثًا: تقييم الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية.

رابعًا: قياس أثر تطبيق ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

خامسًا: السياسات والإجراءات المقترحة لتفعيل دور ممارسات (ESG) في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأدبيات والدراسات السابقة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تحسين ممارسات (ESG) يمثل عاملًا محوريًّا في تعزيز الأداء المالي وغير المالي للشركات، كما يدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية وفي الاقتصادات الناشئة، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات الحديثة في هذا المجال:

أولًا: الدراسات على المستوى العالمي

هدفت دراسة Islam (2025) إلى تحليل الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بدول مجموعة السبع (G7) خلال الفترة 2002–2020. وأظهرت النتائج باستخدام

نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) أن الابتكار الأخضر يؤدي دورًا وسيطًا محوريًّا في تعزيز الأثر الإيجابي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية على التنمية المستدامة، بما يؤكد أهمية دمج التكنولوجيا الخضراء في استراتيجيات التنمية.

كما أوضحت دراسة Aggarwal et al. (2025) أن أطر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) أصبحت أداة استراتيجية رئيسة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تجاوزت كونها إطار إفصاح طوعي لتتحول إلى مدخل تطبيقي يربط بين الأداء المؤسسي والمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات.

قدمت دراسة Cunha et al. (2025) إطارًا مفاهيميًّا متكاملًا يربط بين مؤشرات (ESG) وأداء الشركات، من خلال مراجعة منهجية للأدبيات العلمية. وخلصت إلى أن تأثير (ESG) يمتد إلى أربعة مجالات رئيسة هي الأداء المالي، والمخاطر والإدراك السوقي، والموضع الاستراتيجي، والبنية الرأسمالية، مع الإشارة إلى أن الآثار غير المالية، مثل السمعة المؤسسية، تُعد أكثر استقرارًا على المدى الطويل. كما دعمت الدراسة فهم دور (ESG) في تحسين القرارات المؤسسية وتحقيق الاستدامة.

بينت دراسة Eskantar et al. (2024) أن تطبيق ممارسات (ESG) يسهم في مواءمة الاستراتيجيات المؤسسية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة الحوكمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن قوة هذا الأثر تختلف تبعًا للأطر والمنهجيات المستخدمة في قياس مؤشرات (ESG).

أشارت دراسة Mian et al. (2024) إلى أن غياب التوحيد القياسي لمؤشرات (ESG) يمثل أحد التحديات الرئيسة في تقييم مساهمتها الفعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما على المستوى الكلي، مما يحد من دقة المقارنات بين الدول والشركات.

أكدت دراسة Brinkmann (2023) وجود تقاطع مباشر بين أبعاد (ESG) وأهداف التنمية المستدامة؛ حيث يرتبط البعد البيئي بأهداف العمل المناخي والطاقة النظيفة، والبعد الاجتماعي بأهداف العمل اللائق والصحة والحد من عدم المساواة، بينما يدعم بعد الحوكمة تحقيق هدف المؤسسات القوية والعدالة.

ثانيًا: الدراسات على المستوى المحلي

قدمت منصة Ensun (n.d.) تحليلًا وصفيًّا للمشهد المؤسسي المرتبط بتطبيق (ESG) في مصر، معتمدة على تقنيات بحث مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتصنيف الشركات وفق درجة تبنيها لممارسات الاستدامة. وأظهرت النتائج تنوعًا قطاعيًّا ملحوظًا في تبني (ESG)، بما يعكس اتساع نطاق تطبيق الاستدامة، كما أكدت أن الاهتمام العالمي المتزايد بهذه المعايير يمثل فرصة لتعزيز تنافسية الشركات المصرية وجذب الاستثمارات.

حللت دراسة Ghanem و Mahboub (2025) أثر أبعاد (ESG) على الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة 2018–2022. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لبعد الحوكمة، في حين لم يكن للبعد البيئي تأثير معنوي، بينما كان للبعد الاجتماعي تأثير سلبي. وأكدت الدراسة أن تأثير (ESG) في السياق المصري غير متجانس ويختلف باختلاف الأبعاد.

تناولت دراسة Salama & Farghali (2025) أثر الإفصاح عن (ESG) على قيمة الشركات المصرية، مع التركيز على الدور المعدل لخصائص مجلس الإدارة. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن (ESG) على قيمة الشركة، كما عزز حجم المجلس واستقلاليته هذه العلاقة، في حين لم يكن لتنوع الجنس تأثير معنوي.

استهدفت دراسة Elgayar (2025) تحليل دور تقارير الاستدامة في العلاقة بين تجنب الضرائب وقيمة الشركات المصرية. وأظهرت النتائج أن تقارير (ESG) تؤثر إيجابيًا على قيمة الشركة، كما تُعدّل العلاقة بين تجنب الضرائب والقيمة السوقية، بما يعزز أهمية دمج ممارسات الاستدامة في الاستراتيجيات المؤسسية طويلة الأجل.

حللت دراسة .Abou Sheashaa et al (2025) العلاقة بين الإفصاح عن (ESG) وربحية الشركات غير المالية في مصر، مع فحص الدور المعدل لتنوع الجنس في مجلس الإدارة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن (ESG) والربحية، كما أن التنوع الجنسي يعزز هذا الأثر، مما يؤكد أهمية الحوكمة الشاملة في تعظيم المنافع المالية للاستدامة.

هدفت دراسة Egyptian Exchange (2024) إلى تصميم مؤشر (ESG) وطني يعكس أداء الشركات من منظور الاستدامة. وأظهرت النتائج أن المؤشر المقترح يمثل أداة كمية فاعلة لتعزيز الشفافية ودعم قرارات المستثمرين، ويسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتوافق السوق المصرية مع الممارسات العالمية.

قدمت دراسة Abdelmalak (2024) تحليلًا مقارنًا لتأثير أبعاد (ESG) على الأداء المالي للشركات المصرية مقارنة بمؤشرات دولية مثل (MSCI) وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي درجات (ESG) والأداء المالي، بما يدعم دور (ESG) في تعزيز جاذبية السوق المصرية للاستثمار المستدام.

أظهر تقرير الإفصاح السنوي QNB Alahli (2024) التزام البنك بتطبيق ممارسات (ESG) وفق متطلبات الرقابة المالية، مع تحقيق تحسن في الأداء المالي وتعزيز ثقة المستثمرين، مما يجعله نموذجًا تطبيقيًّا رائدًا لتكامل الاستدامة في القطاع المصرفي المصري.

هدفت دراسة Iskander (2023) إلى تحليل واقع تطبيق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في مصر ودورها في دعم الاستثمار المستدام، من خلال مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي وممارسات الشركات. وأظهرت النتائج أن تطبيق (ESG) لا يزال في مرحلة مبكرة، إلا أنه يمثل فرصة واعدة لتعزيز جذب الاستثمارات وتحسين إدارة المخاطر ودعم الاستدامة طويلة الأجل، مع تأكيد ضرورة تطوير الأطر التنظيمية وبناء القدرات المؤسسية.

قدمت دراسة الهيئة العامة للرقابة المالية (2021) إطارًا دوليًا موحدًا لمؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) الخاصة بإفصاحات (ESG) مؤكدة أهمية توحيد معايير القياس خاصة في الأسواق الناشئة. وأسهمت في توفير قاعدة معرفية يمكن البناء عليها لتطوير نظام وطني لقياس ومتابعة ممارسات (ESG) في مصر وربطها بأهداف التنمية المستدامة.

تُظهر مراجعة الأدبيات أن معظم الدراسات الدولية تناولت ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) باعتبارها إطارًا داعمًا لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث ركزت على تحليل دور هذه الممارسات في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. أما على المستوى المحلي، فقد ركزت غالبية الدراسات التطبيقية في مصر على تحليل أثر تطبيق أو الإفصاح عن ممارسات (ESG) على مستوى الشركات المدرجة في البورصة المصرية، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الأداء المالي أو القيمة السوقية للشركات.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها تظل محدودة من حيث تحليل دور ممارسات (ESG) على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، كما أنها لم تتناول بصورة منهجية العلاقة بين أبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والنمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة في مصر. كذلك لم تعتمد معظم الدراسات السابقة على نماذج قياسية يمكن من خلالها تحليل العلاقات طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

ومن ثم، تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسات تطبيقية شاملة تربط بين ممارسات (ESG) وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي للاقتصاد المصري. وتسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تطوير إطار تحليلي يجمع بين التحليل المؤسسي والقياسي، وذلك عبر بناء مؤشر مركب لأبعاد (ESG) وتحليل العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة باستخدام نموذج (ARDL)، إلى جانب توظيف تحليل (SWOT)لتقييم البيئة المؤسسية لتطبيق (ESG) في مصر. وبذلك تقدم الدراسة معالجة أكثر تكاملًا لدور (ESG) في دعم مسار التنمية المستدامة في مصر.

أولًا: الإطار النظري والمفاهيمي لمقاييس (ESG) وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

نشأة مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة: تعود جذور مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) إلى مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا الذي نشأ في القرن الثامن عشر، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية ودينية، وتطور لاحقًا ليأخذ طابعًا مؤسسيًّا مع ظهور صناديق استثمار مسؤولة اجتماعيًّا في القرن

العشرين. وخلال سبعينيات القرن الماضي، توسع هذا التوجه ليشمل قضايا بيئية واجتماعية وحقوقية، مع بروز مؤشرات وأساليب متنوعة للاستثمار المسؤول (Marmon, 2025).

ومع مطلع الألفية الثالثة، شهدت مقاييس (ESG) تحولًا نوعيًّا لتصبح إطارًا معياريًّا عالميًّا لتقييم الأداء المؤسسي، خاصة بعد تقرير الأمم المتحدة (Who Cares Wins) عام 2004. وقد عززت مبادرات دولية مثل: مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) ومعايير التقارير العالمية (GRI) من ترسيخ (ESG) كمنهج استراتيجي معتمد في السياسات الاقتصادية والتنموية عالميًّا (Huber et al., 2017).

مفاهيم مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

مقاييس الاستدامة البيئية (E): مقاييس تعكس مدى التزام المؤسسة بالحد من آثارها البيئية من خلال كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وخفض الانبعاثات والتلوث، والالتزام بالمعايير واللوائح البيئية (Pendergrass et al., 2019).

مقاييس الاستدامة الاجتماعية (S): مقاييس تقيس كيفية إدارة المؤسسة لعلاقاتها مع العاملين وأصحاب المصلحة والمجتمع، بما يشمل حقوق الإنسان، وظروف العمل العادلة، والصحة والسلامة، والتنوع والشمول، والمسؤولية المجتمعية (أبو النصر،2024).

مقاييس الحوكمة (G): مقاييس تُعنى بتقييم جودة الإدارة المؤسسية من حيث الشفافية والإفصاح، وهيكل صنع القرار، وحماية حقوق المساهمين، وكفاءة نظم الرقابة والحد من تضارب المصالح (مركز أبو ظبي للحوكمة،2021).

تُعد ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أحد الأطر المتكاملة المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات، إذ تعكس مدى التزامها بمبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المؤسسية. وترتكز هذه الممارسات على ثلاثة أبعاد رئيسة؛ يتمثل البعد البيئي في قياس الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وكفاءة استخدام الموارد والحد من الانبعاثات، بينما يقيس البعد الاجتماعي مسؤولية المؤسسات تجاه العاملين والمجتمع من حيث العدالة وظروف العمل والصحة والسلامة، في حين يركز بعد الحوكمة على جودة الإدارة والشفافية والمساءلة والأخلاقيات ومكافحة الفساد (أبو السعود وآخرون، 2026). وتوضح الملاحق (1، 2، 3) أهم مؤشرات كل بُعد.

وفي إطار هذه الدراسة، يتم تناول ممارسات (ESG) من منظور الاقتصاد الكلي، وليست على مستوى الشركات كما هو شائع في الأدبيات المالية، بل يتم توظيفها كمؤشرات كلية تعكس الأداء الوطني في الأبعاد البيئية والاجتماعية وجودة الحوكمة. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في مؤشر مركب يعبر عن مستوى الاستدامة في الاقتصاد المصري، بما يتيح تحليل العلاقة بين أبعاد (ESG) والنمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة.

الارتباط بين مقاييس (ESG) وأهداف التنمية المستدامة

يتناول هذا الجزء العلاقة التكاملية بين مقاييس الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) موضحًا دور كل بُعد من أبعاد (ESG) في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويبيّن أن أهداف التنمية المستدامة تحدد أولويات التنمية الشاملة، وتتقاطع مع مقاييس(ESG) بدرجات متفاوتة، بما يعكس ترابطًا هيكليًا بين أداء المؤسسات والقطاعات والتقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية.

يوضح الجدول رقم (1) علاقات الارتباط بين مقاييس (ESG) وأهداف (SDGs)، والذي يتبين منه أن العلاقة بين مقاييس الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لا تقتصر على كونها علاقة شكلية أو تصنيفية، بل تعكس ترابطًا هيكليًا متداخلًا، حيث يُسهم تحسين الأداء في أحد أبعاد (ESG) بشكل مباشر في دعم التقدم نحو تحقيق عدد من الأهداف الأممية. ويتضح ذلك من خلال تحليل أبعاد (ESG) على النحو التالي:

يرتبط البعد البيئي (E) ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناخ وحماية النظم البيئية البرية والبحرية، من خلال دعم العمل المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. كما يسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه عبر تقنيات إعادة التدوير والتحلية المستدامة، ودعم التحول إلى الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، إلى جانب التخطيط الحضري المستدام وإدارة النفايات. وتدعم هذه الجهود خفض الانبعاثات، ومواجهة آثار تغير المناخ، وحماية الموارد الطبيعية، بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل خضراء.

يرتبط البُعد الاجتماعي (S) بعدد واسع من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق وتقليص أوجه عدم المساواة، من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة، وتعزيز حقوق العمال والحماية الاجتماعية. كما يسهم في تطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب المهني، وتحسين بيئات العمل الصحية والآمنة، ودعم الصحة النفسية والرفاه. ويشمل ذلك تمكين المرأة، وضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في التوظيف والترقي، بما يعزز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة.

يُعد بُعد الحوكمة (G) عاملًا أساسيًا لتمكين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وضمان كفاءة إدارة الاستثمارات البيئية والاجتماعية. ويسهم في تحسين جودة التعليم وإدارة البنية التحتية المستدامة، وتعزيز بيئات العمل العادلة، وحوكمة الشركات والاستهلاك المسؤول للموارد. كما يدعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، ويعزز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يضمن تنفيذًا فاعلًا ومستدامًا لبرامج التنمية.

الجدول 1

علاقات الارتباط بين مقاييس (ESG) وأهداف (SDGs)

SDGs	مقاييس الاستدامة			أمثلة لتحقيق الهدف
	E	S	G	
القضاء على الفقر	X	√	√	يسهم رفع الحد الأدنى للأجور، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتطبيق المسؤولية المجتمعية للشركات، والرقابة على سلاسل الإمداد، في تحقيق عدالة توزيع الموارد في إطار الحوكمة الرشيدة.
القضاء التام على الجوع	√	√	X	يسهم الاستثمار في الزراعة المستدامة، والإدارة الرشيدة للأراضي، ودعم صغار المزارعين، والحد من الفاقد والهدر الغذائي، وتحسين السياسات الحوكمية، في تسهيل الوصول إلى التمويل.
الصحة الجيدة والرفاه	X	√	√	يسهم توفير التأمين الصحي للموظفين، وتعزيز السلامة المهنية، ودعم المبادرات المجتمعية الصحية، ومكافحة الفساد في قطاع الرعاية الصحية، في ضمان وصول الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجًا.
التعليم الجيد	X	√	√	يسهم تمويل برامج التدريب والتعليم، ودعم المبادرات التعليمية المحلية، وتعزيز الشفافية في الإنفاق التعليمي، وتطبيق سياسات حوكمة فاعلة، في تحقيق تكافؤ الفرص.
المساواة بين الجنسين	X	√	√	تسهم سياسات عدم التمييز، وبرامج إعداد القيادات النسائية، والإفصاح عن فجوة الأجور بين الجنسين، وتعزيز تمثيل النساء في مجالس الإدارة، في دعم المساواة بين الجنسين.
المياه النظيفة والصرف الصحي	√	√	X	تسهم الإدارة المستدامة للموارد المائية، والاستثمار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتحسين كفاءة استخدام المياه في العمليات الصناعية، ودعم المجتمعات المحلية، في ضمان الوصول إلى مياه نظيفة.
الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	√	X	X	تسهم زيادة حصة الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، والاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة، وتوفير حلول طاقة للمجتمعات المحرومة، في تعزيز الوصول المستدام للطاقة.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	X	√	√	يسهم توفير العمل اللائق مع احترام الحقوق العمالية، والامتثال للتشريعات العمالية، وتعزيز الشفافية في ممارسات الأجور، وتطبيق آليات مكافحة الاحتكار، في دعم سوق عمل تنافسية وعادلة.
الصناعة والابتكار والبنية التحتية	√	√	√	يسهم الاستثمار في البحث والتطوير للتقنيات النظيفة، وبناء بنية تحتية مستدامة، وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات، وإدارة المخاطر، في دعم الاستدامة طويلة الأجل.
الحد من أوجه عدم المساواة	X	√	√	تسهم سياسات التوظيف العادل، وتمكين الفئات المحرومة، وتعزيز الشفافية في توزيع الأرباح، وتنوع مجالس الإدارة، في تحقيق العدالة المؤسسية.
مدن ومجتمعات مستدامة	√	√	√	يسهم تطوير الإسكان المستدام، والنقل العام النظيف، والحفاظ على التراث الثقافي، ومشاركة المجتمع، في تعزيز التخطيط الحضري المستدام.
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	√	X	√	تسهم الإدارة الفاعلة للنفايات، والتصميم الدائري للمنتجات، واستخدام المواد المستدامة، والإفصاح عن دورة حياة المنتج، في دعم الاقتصاد الدائري.
العمل المناخي	√	X	√	يسهم خفض الانبعاثات، ووضع خطط التكيف، والإفصاح عن مخاطر المناخ، ودمج سيناريوهاته في القرارات الاستثمارية، في تعزيز المرونة المناخية.
الحياة تحت الماء	√	X	√	تسهم مكافحة التلوث البحري، والامتثال لتشريعات الصيد، والاستثمار في حماية الشعاب المرجانية، وتطبيق حوكمة فاعلة، في الحفاظ على النظم البحرية.
الحياة في البر	√	X	√	تسهم حماية الغابات والتنوع البيولوجي، وإعادة التشجير، ومكافحة التصحر، وتقييم الأثر البيئي، في صون النظم البيئية البرية.
السلام والعدل والمؤسسات القوية	X	X	√	تسهم سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية المؤسسية، وحماية حقوق الإنسان، وتفعيل آليات الإبلاغ، في ترسيخ الحوكمة الرشيدة
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	X	√	√	تسهم الشراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات متعددة الأطراف، ونشر التقارير المشتركة، في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (أبو السعود وآخرون، 2026).

الأطر والمعايير الدولية لعلاقة ممارسات الاستدامة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة

تُعد الأطر والمعايير الدولية أداة رئيسة لتأصيل العلاقة بين ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة مثل مصر؛ حيث تساهم في تعزيز الشفافية وتوحيد مؤشرات الأداء، بما يتيح المقارنة بين أداء الشركات والدول وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات والأنشطة المستدامة. وتشمل هذه الأطر عددًا من المبادرات العالمية؛ مثل: المبادرة العالمية للتقارير (GRI) التي توفر مؤشرات شاملة عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي(Global Reporting Initiative, 2018) ، ومعايير المحاسبة المستدامة(SASB) التي تركز على تحديد المؤشرات المرتبطة بكل قطاع من الناحية المالية، إضافة إلى مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) التي تشجع المستثمرين على دمج قضايا الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية. كما أسهم إنشاء المجلس الدولي للإبلاغ المستدام (ISSB) في توحيد تقارير الاستدامة عالميًّا، في حين تفرض الأطر التنظيمية الأوروبية متطلبات إلزامية للإفصاح عن ممارسات (ESG) وربطها بالأنشطة الاقتصادية المستدامة (Elspass, 2023) وهو ما يؤثر على الاقتصادات الناشئة من خلال سلاسل الإمداد والتجارة الدولية. وفي هذا السياق، يبرز إطار الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ –(TCFD) Task Force on Climate related Financial Disclosures من أهم الأطر التي تكتسب أهمية متزايدة في مصر، إذ يركز على دمج المخاطر المناخية والانبعاثات في التقارير المالية للشركات (TCFD, 2017)؛ حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية توصيات ألزمت الشركات المقيدة في البورصة بالإفصاح المالي بما يتوافق مع معايير TCFD بدءًا من يناير 2024 (أبو السعود وآخرون، 2026).

ثانيًا: تحليل ممارسات (ESG) في مصر باستخدام التحليل الرباعي

يهدف تحليل (SWOT) في هذه الدراسة إلى تقييم البيئة المؤسسية والاقتصادية الداعمة لتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مصر، مع التركيز على المستوى الوطني باعتباره المستوى الرئيس للتحليل. ويستند هذا التحليل إلى دراسة السياسات العامة والأطر المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية التي تحكم تطبيق هذه الممارسات في الاقتصاد المصري.

وفي هذا الإطار، يركز التحليل على تحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بالإطار الاستراتيجي والمؤسسي للدولة، إلى جانب تحليل الفرص والتحديات الناشئة عن البيئة الاقتصادية الدولية والتحولات العالمية المتسارعة نحو الاستدامة. كما تتم الاستعانة ببعض المؤشرات المرتبطة بتطبيق ممارسات الاستدامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بوصفها انعكاسًا لفاعلية السياسات العامة، وليس باعتبارها مستوى تحليل مستقلًا.

ومن ثم، يعكس التحليل الرباعي مدى قدرة الدولة على تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية الداعمة لتطبيق معايير (ESG)، وكذلك مدى انعكاس هذه السياسات على تحسين الأداء البيئي والاجتماعي وتعزيز جودة الحوكمة على المستوى الوطني.

وفي هذا السياق، تستند تطبيقات ممارسات الاستدامة في مصر إلى إطار مؤسسي وتنظيمي يدعم توجه الدولة نحو التنمية المستدامة، تقوده رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، مع التركيز على خفض الانبعاثات ودمج الاعتبارات البيئية في السياسات العامة. كما يؤدي البنك المركزي المصري دورًا محوريًّا في إدماج الاستدامة في القطاع المالي من خلال تنظيم إدارة المخاطر البيئية وتعزيز التمويل المستدام والمشاركة في المبادرات الدولية ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، تسهم البورصة المصرية في تعزيز الاستثمار المسؤول عبر تطوير مؤشرات الاستدامة ومتطلبات الإفصاح غير المالي، بينما يشكل تطور الإطار التشريعي والتنظيمي، بدعم الجهات الرقابية، ركيزة أساسية لترسيخ معايير (ESG). ويهيئ هذا الإطار المؤسسي الأساس لتحليل واقع الممارسات المطبقة وتحديد أبرز الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق معايير الاستدامة في مصر.

الممارسات البيئية

شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملموسًا في تبنّي الممارسات البيئية المرتبطة بمعايير الاستدامة، عبر سياسات تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين إدارة المخلفات، والتوسع في الطاقة المتجددة، إلى جانب تطبيق معايير التمويل والبناء الأخضر. وقد انعكس ذلك في توجه الشركات الصناعية والتصديرية نحو تعزيز شفافية سلاسل التوريد، والالتزام بالممارسات البيئية العادلة، مع تنفيذ برامج لبناء القدرات وتنمية المهارات، بما يدعم الاستدامة الاجتماعية ومرونة سوق العمل، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات (Egyptian Environmental Affairs Agency, 2022; World Bank, 2022).

وشكّل إصدار أول سندات خضراء سيادية في الشرق الأوسط عام 2020 خطوة محورية لتعزيز التمويل الأخضر، وتشجيع الشركات على تحسين الإفصاح البيئي. كما برز التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، وعلى رأسها مجمع بنبان للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر المشروعات في إفريقيا، ويسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو مليوني طن سنويًّا، إلى جانب توفير فرص عمل محلية، بما يعكس أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص(Egyptian Environmental Affairs Agency, 2022) .

وفي الإطار الاستراتيجي، أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر تقليل الانبعاثات، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب تطوير الحوكمة المناخية وآليات التمويل ودعم البحث العلمي وبناء القدرات (State Information Service, 2024) .

كما تم تنفيذ برنامج وطني متكامل لإدارة المخلفات الصـــلبة، يركز على تطوير منظومة الجمع والمعالجة وإعادة التدوير، وتقليل الآثار البيئية والمناخية للنفايات، ودعم الاقتصـــاد الدائري، مع إشـــراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وخلق فرص عمل جديدة. (EEAA, 2023) وفي هذا السـياق، خصـصـت خطة الاسـتثمار للعام 2026/2025 نحو 55% من الاسـتثمارات العامة للمشـروعات الخضـراء، مقارنة بـــ 50% في العام السـابق، بما يعكس تصـاعد دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي (Ministry of Planning, Economic Development, and International Cooperation, 2025).

وعلى صعيد الإفصاح البيئي، أطلقت البورصة المصرية دليل الاستدامة البيئية لتحسين شفافية الشركات المقيدة (Egyptian Exchange, 2024)، إلى جانب إعداد دليل معايير الاستدامة البيئية والإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر البيئي الإيجابي (Ministry of Planning, Economic Development, and International Cooperation, 2025).

كما تبنّت الدولة سياسات وطنية تدعم التحول نحو الطاقة النظيفة وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، إلى جانب التوسع في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال إعادة التدوير وإعادة توظيف المخلفات، فضلًا عن تعزيز الإفصاح البيئي عبر تقارير الاستدامة السنوية، بما يدعم الشفافية والمساءلة البيئية (Mountain View, 2025) ولتحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيقات مقاييس الممارسات البيئية في مصر تم إجراء تحليل رباعي والموضح نتائجه بالجدول رقم (2).

الجدول 2

نتائج التحليل الرباعي للممارسات البيئية في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- توافر إطار استراتيجي وطني يدعم الاستدامة البيئية من خلال رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050. - التوسع الكبير في مشروعات الطاقة المتجددة، وعلى رأسها مجمع بنبان للطاقة الشمسية. - إطلاق أول سندات خضراء سيادية في الشرق الأوسط، مما عزز مكانة مصر في سوق التمويل الأخضر. - تخصيص نسبة مرتفعة من الاستثمارات العامة للمشروعات الخضراء، ما يعكس التزامًا سياسيًّا وماليًّا. - وجود برامج وطنية متكاملة لإدارة المخلفات، تدعم الاقتصاد الدائري وتوفر فرص عمل. - تحسن الإطار التنظيمي للإفصاح البيئي من خلال إصدار أدلة الاستدامة ومتطلبات الإفصاح غير المالي في السوق المالية المصرية.	- تفاوت مستوى الالتزام البيئي بين القطاعات والشركات، حيث يتركز التطبيق غالبًا في الشركات الكبرى. - ضعف القدرات الفنية والتمويلية لدى بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق معايير الاستدامة البيئية. -استمرار الاعتماد النسبي على الوقود الأحفوري في بعض القطاعات، خاصة النقل والصناعة الثقيلة. - محدودية الوعي البيئي المجتمعي في بعض المناطق، مما يقلل من فاعلية السياسات البيئية. - فجوات في تطبيق الاقتصاد الدائري على نطاق واسع، واقتصاره في الغالب على مبادرات محدودة.

الفرص	التحديات
- توافر موارد طبيعية ضخمة للطاقة الشمسية والرياح تتيح التوسع المستقبلي في الطاقة النظيفة. -تزايد الطلب العالمي على المنتجات والخدمات منخفضة الكربون، ما يعزز تنافسية الصادرات المصرية. - فرص جذب تمويل دولي إضافي من مؤسسات التنمية والبنوك متعددة الأطراف للمشروعات الخضراء. - إمكانية نقل وتوطين التكنولوجيا البيئية من خلال الشراكات الدولية. - مواءمة السياسات البيئية مع الآليات الدولية.	-ارتفاع تكلفة التحول البيئي في المدى القصير، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات. -الضغوط الاقتصادية العالمية التي قد تحد من تدفقات التمويل الأخضر. -مخاطر التغيرات المناخية نفسها، مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة، والتي قد تُضعف بعض الجهود البيئية. - التحديات المرتبطة بسرعة تنفيذ المشروعات مقارنة بوتيرة التغيرات المناخية المتسارعة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

الممارسات الاجتماعية

تولي مصر اهتمامًا متزايدًا بالبُعد الاجتماعي للاستدامة، من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، وتحسين بيئات العمل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا الإطار، تعمل الدولة على تشجيع المؤسسات والشركات على تبني ممارسات تعزز معايير العمل اللائق، وتطبيق نظم السلامة والصحة المهنية، وتوسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى جانب دعم المبادرات المعنية بالتعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات. وتشمل هذه الجهود دعم تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، إلى جانب ترسيخ بيئات عمل آمنة تحترم حقوق العاملين وتسهم في رفع إنتاجيتهم، فضلًا عن إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات الشركات الكبرى (أبو السعود وآخرون، 2026).

كما تضطلع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بدور فاعل في دعم المجتمعات المحلية والفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تنفيذ برامج اجتماعية تستهدف تحسين أوضاع الأسر محدودة الدخل، وتقديم المساعدات الاجتماعية، ورعاية الأيتام، ودعم الفئات الهشة، وذلك في إطار سياسات الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية، وبما يسهم في الحد من الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي (Ministry of Social Solidarity, n.d.). كما تم إطلاق مبادرات تنموية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة في المناطق الأكثر احتياجًا، من خلال إعادة تأهيل وبناء وتأثيث منازل الأسر الأولى بالرعاية، وتوفير خدمات أساسية تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وتُعد هذه المبادرات نموذجًا للتكامل بين الجهود الحكومية والمجتمعية في دعم التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة المكانية. ولتحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيقات مقاييس الممارسات الاجتماعية في مصر تم إجراء تحليل رباعي والموضح نتائجه بالجدول رقم (3).

الجدول 3

نتائج التحليل الرباعي للممارسات الاجتماعية في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- دعم حكومي وتمويل لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية. - وجود شبكات حماية اجتماعية وبرامج دعم للفئات الأكثر احتياجًا. - شراكات فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ المبادرات الاجتماعية. - مبادرات قومية واسعة النطاق؛ مثل: تطوير السكن وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الأكثر احتياجًا.	- تفاوت جودة الخدمات الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية. - محدودية قياس الأثر الاجتماعي لبعض مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. - استمرار بعض التحديات المرتبطة بسوق العمل غير الرسمي. - تفاوت مستويات تطبيق معايير الاستدامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
الفرص	**التحديات**
-ارتفاع معدلات الشباب يتيح فرصًا كبيرة لتنمية المهارات وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. - إمكانية ربط المبادرات الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لجذب دعم دولي إضافي. - التوسع في برامج التدريب المهني والتعليم الفني المرتبط بالاقتصاد الأخضر. -استخدام التحول الرقمي لتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية والوصول للفئات الهشة.	-الضغوط الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤثر على مستويات المعيشة. -النمو السكاني المتسارع وما يفرضه من ضغوط على الخدمات الاجتماعية. -تأثير التغيرات المناخية على الفئات الهشة، بما يضاعف الأعباء الاجتماعية. -احتمالات تراجع تمويل بعض البرامج الاجتماعية في فترات الأزمات الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

ممارسات الحوكمة

شهدت مصر تطورًا ملحوظًا في ترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة كإحدى الركائز الأساسية لتطبيق مقاييس الاستدامة (ESG) من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، وتوسيع نطاق الإفصاح والشفافية، وتكثيف جهود مكافحة الفساد. وقد اضطلعت الهيئة العامة للرقابة المالية بدور محوري في دعم حوكمة الشركات وتشجيع الإفصاح غير المالي وتقارير الاستدامة، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين، إلى جانب دور هيئة الرقابة الإدارية في ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة المؤسسية (2024) OECD. وفي إطار تطوير الحوكمة العامة، أُعدّت أول مراجعة شاملة للحوكمة في مصر ضمن مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development –OECD) وبدعم من الاتحاد الأوروبي (2022–2026)؛ حيث قدمت تقييمًا لإصلاحات الحوكمة ذات الأولوية، وتوصيات تتسق مع السياق المصري، وتركز على دعم رؤية مصر 2030، وخطة الإصلاح الإداري، وبناء القدرات المؤسسية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والمشاركة العامة وتحسين إتاحة

المعلومات (Ministry of Planning, Economic Development and, International Cooperation, 2022).

كما توسعت مبادرات التمويل الأخضر والتمويل المستدام، مع ربطها بالمشروعات ذات الأثر البيئي الإيجابي، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وفي هذا الإطار، أُلزمت البنوك بدمج اعتبارات الاستدامة ومخاطر التغيرات المناخية في استراتيجياتها، بينما أصدرت البورصة المصرية دليلًا استرشاديًا لإفصاح الشركات عن أدائها في مجالات الاستدامة، بهدف تعزيز الشفافية ودمج مبادئ (ESG) في الاستراتيجيات المؤسسية (Egyptian Exchange, 2024).

وشملت التطورات المؤسسية إطلاق مؤشر (ESG) بالبورصة المصرية بالشراكة مع Standard & Poor's لتحفيز الإفصاح غير المالي، وإطلاق الإطار السيادي للتمويل المستدام عام 2022 لدمج معايير (ESG) في إدارة الدين العام والاستثمارات الحكومية (أبو السعود وآخرون، 2026). وعلى مستوى القطاع المصرفي، أصدر البنك المركزي المصري المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام، ووجّه البنوك لقياس بصمتها الكربونية وتعزيز الإفصاح البيئي والمناخي؛ دعمًا لدور القطاع المصرفي في مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة (Ministry of Finance, 2022). وتعكس التقارير المؤسسية تحسن الالتزام بالحوكمة والإفصاح؛ حيث تشير البيانات إلى أن 62% من المؤسسات تتعامل مع أبعاد (ESG) بشكل متوازن، و56% تجري عمليات تدقيق داخلي، و42% تستعين بتدقيق خارجي، بما يعكس تنامي الوعي المؤسسي بأهمية الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة (PwC Middle East, 2023).

ولتحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيقات مقاييس ممارسات الحوكمة في مصر تم إجراء تحليل رباعي والموضح نتائجه بالجدول رقم (4).

الجدول 4

نتائج التحليل الرباعي لممارسات الحوكمة في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
-وجود إطار مؤسسي وتشريعي داعم للحوكمة تشرف عليه جهات رقابية متعددة. - إصدار أدلة الإفصاح غير المالي وتقارير الاستدامة للشركات المقيدة. -إطلاق مؤشر (ESG) في البورصة المصرية بالشراكة مع مؤسسات دولية. - دمج معايير الاستدامة ومخاطر المناخ في القطاع المصرفي من خلال البنك المركزي. - تعزيز الأطر الرقابية والمؤسسية الداعمة للشفافية والمساءلة.	-تفاوت مستوى الالتزام بتطبيق الحوكمة بين القطاعات المختلفة. -محدودية القدرات المؤسسية لدى بعض الجهات في متابعة وتنفيذ معايير(ESG). -عدم إلزامية الإفصاح غير المالي على جميع الشركات حتى الآن. -تعقيد بعض الإجراءات الإدارية رغم جهود الإصلاح.

الفرص	التحديات
- دعم فني وتمويلي من منظمات دولية؛ مثل: OECD والاتحاد الأوروبي. - تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب من خلال تحسين الشفافية والحوكمة. - توحيد معايير الإفصاح بما يتماشى مع المعايير الدولية. - ربط الحوكمة الرشيدة بجذب التمويل المستدام وإدارة الدين العام بكفاءة.	-مقاومة التغيير المؤسسي في بعض الجهات. -التحديات المرتبطة بسرعة مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية المتطورة. - مخاطر التقلبات الاقتصادية العالمية على التزام المؤسسات بالحوكمة طويلة الأجل. - الحاجة لبناء القدرات البشرية لضمان التطبيق الفعلي لمعايير.(ESG)

المصدر: من إعداد الباحثين.

يعكس التحليل الرباعي على المستوى الوطني لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصر مجموعة من النتائج المرتبطة بالإطار المؤسسي والسياساتي الداعم لتطبيق معايير (ESG)، وذلك على النحو التالي:

نقاط القوة. تتمثل أبرز نقاط القوة الداعمة لتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصر في توافر إطار استراتيجي وطني يدعم التحول نحو التنمية المستدامة، يتمثل في رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050. كما شهدت الدولة توسعًا ملحوظًا في مشروعات الطاقة المتجددة، مثل: مجمع بنبان للطاقة الشمسية ومشروعات طاقة الرياح، إلى جانب إصدار أول سندات خضراء سيادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتزايد الاستثمارات العامة في المشروعات الخضراء. كذلك تدعم برامج إدارة المخلفات والتحول نحو الاقتصاد الدائري **والمبادرات الاجتماعية؛ مثل: "حياة كريمة" و"تكافل وكرامة" هذا التوجه، فضلًا عن دعم تمكين المرأة.** وعلى مستوى الحوكمة، يتوافر إطار مؤسسي وتشريعي داعم مع تطوير الإفصاح غير المالي وإطلاق مؤشر (ESG) في البورصة المصرية، بما يعزز الشفافية والتدقيق المؤسسي.

نقاط الضعف. تتمثل أبرز نقاط الضعف في تفاوت مستويات الالتزام بتطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع محدودية القدرات الفنية والتمويلية لدى بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق هذه المعايير. كما يستمر الاعتماد النسبي على الوقود الأحفوري في بعض القطاعات، خاصة النقل والصناعة، إلى جانب تفاوت جودة الخدمات الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية واستمرار تحديات سوق العمل غير الرسمية. كما لا يزال الإفصاح غير المالي غير إلزامي لجميع الشركات، مع وجود فجوات في قياس الأثر البيئي والاجتماعي لبعض المبادرات التنموية.

الفرص. تتوافر أمام مصر فرصًا واعدة لتعزيز تطبيق ممارسات الاستدامة، في ظل توافر موارد طبيعية كبيرة للطاقة الشمسية والرياح تدعم التوسع في الطاقة النظيفة، إلى جانب تزايد الطلب العالمي على الاستثمارات المستدامة والمنتجات منخفضة الكربون. كما تتيح الشراكات الدولية فرصًا لنقل وتوطين التكنولوجيا النظيفة وجذب تمويلات دولية للمشروعات الخضراء. ويُضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الشباب في الهيكل السكاني، بما يوفر فرصًا

لتنمية المهارات وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، فضلًا عن إمكانية مواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية لممارسات الاستدامة بما يعزز جذب الاستثمارات الأجنبية.

التحديات. تواجه مصر عددًا من التحديات التي قد تؤثر في تسريع تطبيق ممارسات الاستدامة، من أبرزها ارتفاع تكلفة التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون في المدى القصير، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات. كما قد تؤثر التقلبات الاقتصادية العالمية على تدفقات التمويل الأخضر والاستثمارات المستدامة. وتبرز كذلك التحديات المرتبطة بالنمو السكاني المتسارع وتأثيراته على الموارد والخدمات الاجتماعية، إلى جانب الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية؛ مثل: ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة. كما تتطلب عملية مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية جهودًا مستمرة لضمان التطبيق الفعلي لمعايير الاستدامة.

ثالثًا: تقييم الأداء السيادي لمصر وفق معايير (ESG) باستخدام التصنيفات الدولية

تتعدد الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، إلا أن معظمها تقدم تقييمًا جزئيًّا ولا يعكس بصورة متكاملة الأداء السيادي للدولة. ففي مصر، تقتصر مبادرات؛ مثل: (ESG Barometer) ومؤشر S&P/EGX (ESG) على تقييم أداء الشركات أو الإفصاح السوقي، مما يحد من قدرتها على قياس الأداء الوطني الشامل أو إجراء مقارنات دولية دقيقة. كما أن الاعتماد على مؤشرات وطنية منفردة أو أطر إفصاح؛ مثل: Global Reporting Initiative (GRI)؛ حيث يوفر رؤى جزئية دون إطار كمي موحد.

في المقابل، يُعد مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب Composite Sovereign Index (ESG) إطارًا كميًّا متكاملًا لتقييم الأداء السيادي للدول، إذ يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن نموذج موحّد يقلل من التحيزات المنهجية ويعزز قابلية المقارنة الدولية بين الاقتصادات المختلفة (Jiang et al., 2022). ويعتمد هذا المؤشر على قاعدة بيانات البنك الدولي التي توفر مجموعة شاملة من المؤشرات الكمية المرتبطة بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (71 مؤشرًا)، بما يتيح تحليلًا موضوعيًّا للأداء السيادي وربطه بالاستدامة الاقتصادية والاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، تم تطبيق المؤشر لقياس الأداء السيادي لمصر باستخدام مؤشرات (ESG) المعتمدة من البنك الدولي، باعتباره الإطار الأنسب لتحقيق تقييم شامل وقابل للمقارنة الدولية.

يعتمد مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب على إطارٍ منهجيٍ متقدم لقياس الأداء السيادي للدول، من خلال تجميع وتحليل مجموعة واسعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمية، كما هو موضح **في ملحق رقم (4)**. وتقوم منهجية المؤشر على تقييم استشرافي Forward-looking Assessment يربط قضايا الاستدامة بالمخاطر الاقتصادية والاستقرار المالي على المديين المتوسط والطويل، اعتمادًا على أفق زمني مستقبلي يمتد من خمس إلى سبع سنوات. كما يدمج المؤشر بين المؤشرات الكمية والنوعية ضمن نموذج

تحليلي موحّد، بما يوفّر تقييمًا شاملًا لقدرة الدولة على إدارة المخاطر واستغلال الفرص التنموية المرتبطة بالاستدامة. ويوضح الجدول رقم (5) أهم السمات الأساسية لهذا المؤشر.

الجدول 5

السمات الرئيسة لمؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب

البيان	السمات
تصنيف دولي متعدد الدرجات	يُصنّف المؤشر أداء الدول ضمن سبع فئات تبدأ بـ AAA كأعلى مستوى للأداء في قضايا (ESG)، وتنتهي بـ CCC للدول ذات الأداء الأضعف.
تحديد القضايا الأكثر جوهرية	يتم اختيار القضايا وفق حساسية الدولة للمخاطر المادية ومستوى تعرضها لها.
تقييم شامل للحوكمة	تُقيَّم الدول في ركيزة الحوكمة استنادًا إلى ست قضايا هيكلية؛ تشمل: الشفافية، وفاعلية المؤسسات، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وجودة الإدارة العامة.
تحليل إدارة الدولة للمخاطر والفرص	يتضمن المؤشر تقييم هياكل السياسات والأطر التنظيمية والأهداف الاستراتيجية، ومدى التزام الدولة بتطبيق آليات فاعلة لإدارة قضايا (ESG)، مع تحليل تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.

المصدر: (Jiang et al, 2022).

وقد تم بناء مؤشر (ESG) المركب وفق منهجية كمية تضمنت ثلاث مراحل رئيسة. في المرحلة الأولى تم توحيد المقاييس (Normalization) من خلال تحويل جميع المؤشرات إلى مقياس معياري يتراوح بين (0–100) لضمان إمكانية المقارنة بين المتغيرات المختلفة، مع مراعاة اتجاه المؤشرات بحيث تُمنح المؤشرات الإيجابية درجات أعلى بزيادة قيمتها، بينما تم عكس المؤشرات السلبية؛ مثل: الانبعاثات أو التلوث. وفي المرحلة الثانية تم تطبيق نظام الأوزان المتساوية (Equal Weights) على جميع المؤشرات والقضايا داخل ركائز (ESG) الثلاث، وذلك لتجنب إعطاء أولوية لبعد معين على حساب الأبعاد الأخرى. كما أن الاعتماد على عدد كبير من المؤشرات المستخدمة في بناء المؤشر المركب والموضحة في ملحق رقم (4) يسهم في تحقيق قدر من التوازن بين الأبعاد المختلفة، ويحد من تأثير اختلاف نظم الترجيح. وبناءً على ذلك تم حساب المؤشر المركب باستخدام المتوسط الحسابي البسيط لدرجات المؤشرات بعد توحيدها.

وفيما يلي نتائج تطبيق مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب على الاقتصاد المصري، بهدف تقييم تطور الأداء السيادي وانعكاساته على الاستدامة والمخاطر طويلة الأجل.

أظهرت بيانات مؤشر (ESG) السيادي المركب في مصر أن الأداء العام متوسط؛ حيث بلغت قيمة المؤشر نحو 57,34 في المتوسط خلال فترة الدراسة، مما يعكس استقرارًا نسبيًّا وتقدمًا معتدلًا في تبني معايير (ESG). كما يُظهر تقييم البُعد البيئي لمصر –وفقًا لهذا المؤشر– أنه يمثل أضعف مكونات الأداء الكلي على امتداد الفترة الزمنية محل الدراسة. إذ تشير النتائج إلى استقرار هذا البُعد عند مستويات منخفضة نسبيًّا، مع اتجاه عام يميل

إلى التراجع منذ العقد الثاني من الألفية، ما يعكس تصاعد الضغوط المرتبطة بندرة الموارد المائية، وارتفاع التعرض للمخاطر المناخية، واستمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري في هيكل الطاقة. كما يعكس ضعف مؤشرات رأس المال الطبيعي محدودية قدرة الدولة على تعويض استنزاف الموارد البيئية أو تحويل المبادرات البيئية إلى تحسن هيكلي مستدام. ومن منظور سيادي استشرافي، يمثل هذا البُعد المصدر الرئيس للمخاطر طويلة الأجل، نظرًا لارتباطه المباشر بالاستدامة المالية، وتكلفة التكيّف المناخي، وقدرة الدولة على الحفاظ على قاعدة إنتاجية مستقرة في مواجهة الصدمات البيئية المستقبلية. **ملحق رقم (5)**

ويُعد أداء البُعد الاجتماعي أكثر إيجابية مقارنة بالأبعاد الأخرى؛ حيث أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا على المدى الطويل، مدفوعًا بتحسن مؤشرات النفاذ إلى الخدمات الأساسية، والصحة العامة، وبعض جوانب التعليم والحماية الاجتماعية. وقد بلغ الأداء الاجتماعي ذروته خلال السنوات الأخيرة من الفترة محل الدراسة، قبل أن يشهد تراجعًا نسبيًّا في أعقاب الصدمات الاقتصادية الكلية الأخيرة. ويشير ذلك إلى أن التحسن الاجتماعي في مصر يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وقدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاجتماعي. وعلى المستوى السيادي، يُعد هذا البُعد عنصرًا داعمًا للاستقرار الاجتماعي قصير الأجل، إلا أن استدامته على المدى المتوسط والطويل تظل مشروطة بتحسين جودة التعليم، وتعزيز فرص العمل، ورفع كفاءة استثمار رأس المال البشري. **ملحق رقم (5)**

تعكس نتائج بُعد الحوكمة تحسنًا نسبيًّا في جودة المؤسسات وإطار الحوكمة خلال الفترة محل الدراسة، خاصة فيما يتعلق بفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي، إلا أن هذا التحسن ظل محدودًا ولم يصل إلى مستويات تمكّن من إحداث تحول نوعي في الأداء السيادي، وتعكس القيم المتوسطة للمؤشرات الحوكميّة استمرار التحديات المرتبطة بجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومستويات الشفافية والمساءلة، فضلًا عن الفجوة القائمة بين الأطر التشريعية والتطبيق العملي. ومن منظور المخاطر السيادية، يمثل هذا البُعد عاملًا مُقيِّدًا لجاذبية الاستثمار وكفاءة السياسات العامة؛ حيث يحد ضعف الحوكمة من قدرة الدولة على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بفاعلية، ويؤثر سلبًا على الثقة طويلة الأجل لدى المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية. **ملحق رقم (5)**

تشير نتائج المؤشر إلى أن الأداء السيادي لمصر يتسم بعدم التوازن بين أبعاد الاستدامة؛ حيث يمثل البُعد البيئي المصدر الرئيس للمخاطر طويلة الأجل، في مقابل تحسن نسبي في البُعد الاجتماعي وتحسن محدود في بُعد الحوكمة، وهو ما يعكس غياب تحول هيكلي متكامل، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق استدامة سيادية طويلة الأجل دون تسريع الإصلاحات البيئية والحوكمية.

رابعًا: قياس أثر تطبيق ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

توصيف النموذج القياسي

يستند اختيار متغيرات النموذج القياسي إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة الذي يؤكد التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية في دعم مسار التنمية. وفي هذا السياق، تم استخدام مؤشرات تمثل الأبعاد الثلاثة لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)؛ حيث يعكس البعد البيئي مستوى كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي، بينما يعبر البعد الاجتماعي عن مستوى التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، في حين يمثل بعد الحوكمة جودة المؤسسات والشفافية وكفاءة الإدارة العامة. كما تم تضمين متغير النمو الاقتصادي باعتباره أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يوفر الاستثمارات والموارد المالية والتقنية اللازمة لتمويل سياسات الاستدامة، في حين تم إدراج متغير التضخم لقياس أثر الاستقرار الاقتصادي على كفاءة تخصيص الموارد وعلى مسار الاستدامة الاقتصادية، إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع تكلفة تمويل سياسات وممارسات (ESG)، بما يحد من القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويرتكز النموذج القياسي الذي تم الاعتماد عليه في قياس أثر تطبيق ممارسات (ESG) والنمو الاقتصادي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر على الأدبيات الحديثة؛ حيث تم الاعتماد بشكل أساسي في اختيار متغيرات النموذج على دراسات كل من Sadiq et al.(2022)، Hieu & Hai (2023)، Mohammed et al. (2024) والتي تناولت العلاقة بين الأبعاد البيئية (E) والاجتماعية (S) والحوكمة(G) والنمو الاقتصادي، استخدمت هذه الدراسات نماذج ARDL وPanel ARDL، وأثبتت وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين أبعاد (ESG) والنمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، سواء في دول الآسيان أو مجموعة البريكس أو دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير هذه الدراسات إلى أن التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والمؤسسية والنمو الاقتصادي يمثل محركًا رئيسًا لاستدامة النمو، من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، ودعم الاستثمار في التقنيات والبنية التحتية الخضراء. وبناءً عليه، يتسق اختيار متغيرات النموذج الحالي (ES، SS، GS، INF،GDP) مع الإطار النظري والتطبيقي للأدبيات السابقة في تفسير العلاقة بين مقاييس (ESG) وأهداف التنمية المستدامة.

ولقياس هذه العلاقة، تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$SDG_t = \beta_0 + \beta_1 ES_t + \beta_2 SS_t + \beta_3 GS_t + \beta_4 GDP_t + B_5 INF_t + \epsilon_t$$

حيث: المتغير التابع (SDG index) يمثل مؤشر أهداف التنمية المستدامة ويوضح مدى تحقيق الدولة لأهداف التنمية المستدامة خلال الزمن (t) أما المتغيرات المستقلة فتتمثل فيما يلي:

الدرجة البيئية(Environmental Score – ES) تعكس الأداء البيئي للدولة.

الدرجة الاجتماعية (Social Score – SS) تعكس الأداء الاجتماعي.
درجة الحوكمة (Governance Score – GS) تعكس أداء الحوكمة.
النمو الاقتصادي(Economic Growth) المقاس باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth) كنسبة مئوية سنوية (%).
كما تم تضمين معدل التضخم السنوي (INF) كمتغير ضابط، وتم قياسه باستخدام التضخم في أسعار المستهلك السنوي(%) . ويوضح الجدول رقم (6) وصفًا تفصيليًّا لمتغيرات النموذج.

الجدول 6

وصف متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	الرمز	وحدة القياس	مصدر البيان
المتغير التابع			
مؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDG index)	SDG	مقياس نسبي يتراوح بين (0–100)	SDG Report
المتغيرات المستقلة			
الدرجة البيئية(Environmental Score)	ES	مقياس معياري يتراوح بين (0–100)	WBI
الدرجة الاجتماعية (Social Score)	SS	(0–100)	WBI
درجة الحوكمة(Governance Score)	GS	(0–100)	WBI
النمو الاقتصادي (GDP_GROWTH)	GDP	(GDP annual % growth)	WBI
معدل التضخم السنوي(%)	INF	Consumer prices (annual % growth)	WBI

المصدر: من إعداد الباحثين.

يستعرض الجزء التالي النتائج التفصيلية لتقدير نموذج (ARDL) وتحليل وتفسير النتائج والدلالات المرتبطة، وذلك على النحو الموضح أدناه:

اختبار سكون السلاسل الزمنية

تم تطبيق اختبار ديكي–فولر الموسع Augmented Dicky Fuller لاختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في النموذج، وذلك كما هو موضح بالجدول (7). كما يتضح من النتائج أن جميع المتغيرات المستخدمة ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في بناء وتقدير النموذج. وكذلك تشير النتائج إلى أن فترة الإبطاء المثلى تتحقق عند ARDL (1, 1, 1, 1, 1, 1)؛ حيث تسجل قيمة AIC أدنى قيمة لها، وذلك كما يتضح من الجدول (8).

الجدول 7

نتائج اختبار سكون واستقرار المتغيرات

المتغير	عند المستوى	السكون	الفرق الأول	النتيجة
SDG	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**
ES	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**
SS	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**
GS	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**
GDP	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**
INF	$p > 0.05$	غير ثابت	$p < 0.05$	**I(1)**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

الجدول 8

نتائج اختيار وتحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات

النموذجARDL	AIC	BIC	HQIC	R^2	Adj. R^2	F-Stat
(1,1,1,1,1,1)	86.234	94.567	88.912	0.974	0.961	75.32
(2,1,1,1,1,1)	86.891	96.234	89.567	0.975	0.960	68.45
(1,2,1,1,1,1)	87.123	96.456	89.789	0.975	0.959	67.89
(1,1,2,1,1,1)	87.456	96.789	90.123	0.976	0.958	66.34
(2,2,2,2,2,2)	92.567	108.234	96.567	0.979	0.945	45.67
(1,0,1,1,1,1)	90.123	97.456	91.789	0.972	0.958	72.34
(0,1,1,1,1,1)	95.678	102.012	96.345	0.968	0.952	65.78

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

اختبار التكامل المشترك Bounds Test

تشير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) إلى وجود علاقة تكامل مشترك قوية بين مؤشر أهداف التنمية المستدامة والمتغيرات المستقلة؛ حيث تجاوزت قيمة إحصائية F المحسوبة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية0.05. ويعكس ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مستقرة، مما يبرر تقدير نموذج ARDL واستخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحليل الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل (الجدول رقم (9)).

الجدول 9

نتائج اختبار الحدود (التكامل المشترك)

الإحصاء	القيمة
F-statistic	9.842
القيم الحرجة عند مستوى 5%	
الحد الأدنى(0) I	2.62
الحد الأعلى(1) I	3.79
مستوى المعنوية	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

التقدير في الأجل الطويل Long-term Estimations

يشير تحليل التقدير في الأجل الطويل إلى اختبار مدى وجود علاقة توازنية مستقرة بين مؤشر أهداف التنمية المستدامة والمتغيرات التفسيرية، وذلك بعد استيعاب التقلبات قصيرة الأجل، بما يسمح بتقييم الأثر الدائم والتراكمي لهذه المتغيرات. وتوضح النتائج وجود علاقة توازنية إيجابية وقوية بين أبعاد الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، إلى جانب النمو الاقتصادي من جهة، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، في حين يظهر معدل التضخم أثرًا سلبيًّا مستمرًا على المدى الطويل.

بالنسبة للبعد البيئي، تشير قيمة معامل التقدير البالغة (0.237) إلى أن زيادة الدرجة البيئية بوحدة واحدة تؤدي، في الأجل الطويل، إلى ارتفاع مؤشر أهداف التنمية المستدامة بنحو 0.24 وحدة، مع ثبات باقي المتغيرات. ويعكس هذا الأثر الإيجابي المستقر الدور المحوري للسياسات والممارسات البيئية؛ مثل: تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز العمل المناخي، والحد من التلوث، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، في تحقيق مكاسب تراكمية تدعم أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل، حتى في ظل ما قد يصاحبها من تكاليف انتقالية مؤقتة في الأجل القصي (الجدول رقم (10)).

أما فيما يتعلق بمتغير البعد الاجتماعي، فتوضح النتائج الواردة في الجدول (10) أن هذا المتغير يتمتع بأثر طويل الأجل قوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث يشير معامل التقدير إلى أن تحسن الأداء الاجتماعي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أهداف التنمية المستدامة بنحو 0.41 وحدة. ويعكس هذا الأثر الأهمية المحورية للاستثمار في التعليم والصحة، والقضاء على الفقر، وتعزيز نظم الحماية والعدالة الاجتماعية، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لا سيما في ظل الطبيعة التراكمية لمثل هذه الاستثمارات على المدى الطويل، وشهدت مصر تحسنًا ملحوظًا على المدى الطويل في البعد الاجتماعي، مدفوعًا بتحسن

مؤشرات النفاذ إلى الخدمات الأساسية، والصحة العامة، وبعض جوانب التعليم والحماية الاجتماعية وتنفيذ المبادرات الاجتماعية مثل "حياة كريمة" و"تكافل وكرامة".

الجدول 10

نتائج التقدير في الأجل الطويل

المتغير	المعامل طويل الأجل	الخطأ المعياري	t-Statistic	p-value
(Constant)	69.122	3.421	20.204	0.000
الدرجة البيئية(ES)	0.237	0.045	5.267	0.000
الدرجة الاجتماعية(SS)	0.410	0.039	10.513	0.000
درجة الحوكمة(GS)	0.135	0.033	4.091	0.001
النمو الاقتصادي(GDP)	0.869	0.214	4.061	0.001
التضخم(INF)	-0.048	0.017	-2.824	0.012

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

كما تشير النتائج كذلك إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لبعد الحوكمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل؛ حيث بلغت قيمة المعامل (0.135)، بما يدل على أن تحسين جودة الحوكمة والمؤسسات يسهم بصورة مستقرة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن كان هذا الأثر أقل نسبيًّا مقارنة بأثر البعد الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وتؤكد هذه النتيجة أن فاعلية المؤسسات، وسيادة القانون، والشفافية، ومكافحة الفساد تمثل عوامل داعمة لنجاح السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد وضمان استدامة الآثار والوفورات المتحققة. ويرجع تفسير الأثر الأقل نسبيًّا للحوكمة في مصر إلى استمرار التحديات المرتبطة بجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومستويات الشفافية والمساءلة، فضلًا عن الفجوة القائمة بين الأطر التشريعية والتطبيق العملي.

وكما هو متوقع، يلعب النمو الاقتصادي دورًا إيجابيًّا كبيرًا في تعزيز التنمية المستدامة في الأجل الطويل؛ حيث بلغت قيمة معامل التقدير (0.869)، بما يشير إلى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع مؤشر أهداف التنمية المستدامة بنحو 0.87 وحدة. ويمكن تفسير ذلك بأن تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يوفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية وحماية البيئة، باعتبارها محركات رئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وعلى الجانب الآخر، أظهر معدل التضخم أثرًا سلبيًّا طويل الأجل على تحقيق التنمية المستدامة، إذ تشير النتائج إلى أن ارتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر أهداف التنمية المستدامة بنحو 0.05 وحدة في الأجل الطويل. وتعكس هذه النتيجة الآثار السلبية للتضخم، المتمثلة في تآكل القوة الشرائية، وارتفاع

تكاليف المعيشة، وتراجع فاعلية الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، إلى جانب زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، بما يحد من القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وعلى هذا الأساس، تأخذ المعادلة المقدرة الشكل التالي:

$$SDG = 69.122 + 0.237\ ES + 0.410\ SS + 0.135\ GS + 0.869\ GDP - 0.048\ INF$$

نموذج تصحيح الخطأ The Error Correction Model (ECM)

يهدف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى تحليل استجابة مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG في الأجل القصير للانحرافات عن مساره التوازني طويل الأجل. وتُظهر النتائج سلامة النموذج من الناحيتين القياسية والاقتصادية؛ حيث أكدت معنوية معامل تصحيح الخطأ وسلبيته وجود آلية تصحيح ذاتية فاعلة تعكس قدرة المؤشر على العودة إلى توازنه بعد الصدمات قصيرة الأجل. وبلغ معامل تصحيح الخطأ (p= 0.000) 0.468− =ECT(−1) وهي ما تعني أن أي انحراف عن التوازن طويل الأجل في الفترة السابقة يتم تصحيحه تلقائيًّا في الفترة الحالية، أو بمعنى آخر أن نحو 46.8% من الاختلال في مؤشر أهداف التنمية المستدامة يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (سنة واحدة).

تشير معاملات الفروق الأولى للمتغيرات المستقلة إلى وجود تأثيرات قصيرة الأجل موجبة ومعنوية لمعظم المتغيرات، فبالنسبة للبعد البيئي (p = 0.003) 0.187 = D(ES) تشير النتائج إلى أن التحسن الآني في الأداء البيئي ينعكس إيجابيًّا وبدرجة معنوية على مؤشر (SDG) في الأجل القصير، بما يؤكد حساسية التنمية المستدامة للتغيرات البيئية الفورية.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي (p= 0.011) 0.129 =D(SS)، تشير النتائج أيضًا إلى أن التحسن في البعد الاجتماعي يؤدي إلى تحسن مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونفس النتيجة أيضًا تتحقق مع بُعد الحوكمة. وسجل متغير النمو الاقتصادي أقوى تأثير قصير الأجل (p= 0.005) 0.718 =D(GDP)، ما يشير إلى أن تسارع النمو الاقتصادي يؤدي فورًا إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسجل التضخم أيضًا أثرًا سلبيًّا ومعنويًّا في الأجل القصير(p= 0.038) 0.041− =D(INF)، وذلك من خلال ضعف القوى الشرائية وزيادة عدم اليقين الاقتصادي (الجدول رقم (11)).

الجدول 11

نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	p−value
D(ES)	0.187	0.003
D(SS)	0.129	0.011
D(GS)	0.092	0.021
D(GDP)	0.718	0.005
D(INF)	−0.041	0.038
ECT(−1)	**−0.468**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E−Views.

التقدير في الأجل القصير Short−term Estimation

يفسر النموذج نحو 97.4% من التغيرات قصيرة الأجل في مؤشر (SDG)، وهي نسبة مرتفعة تعكس قوة المتغيرات التفسيرية المختارة، كما بلغت قيمة Adjusted $R^2 = 0.961$.

وتؤكد هذه القيمة أن ارتفاع R^2 ليس ناتجًا عن زيادة عدد المتغيرات المتضمنة في النموذج فقط، بل نتيجة تأثيرات حقيقية للمتغيرات المفسرة. كما أشارت قيمة اختبار Durbin−Watson = 2.184 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المقدرة. كذلك أشارت قيمة معامل الأثر التكيفي أو الاستمراري لمعامل (SDG) أن نحو 55% من مستوى SDG الحالي يعتمد على مستواه في الفترة السابقة، وهو ما يؤكد الطبيعة التراكمية للتنمية المستدامة وانخفاض التقلبات السريعة بها. وتأخذ المعادلة المقدرة الصيغة التالية:

$$SDG_t = 31.245 + 0.548\ SDG_{t-1} + 0.192\ ES_t - 0.085\ ES_{t-1} + 0.124\ SS_t + 0.061\ SS_{t-1} + 0.089\ GS_t$$

$$- 0.025\ GS_{t-1} + 0.736\ GDP_t - 0.324\ GDP_{t-1} - 0.038\ INF_t + 0.015\ INF_{t-1}$$

يوضح الجدول (12)، فيما يخص الأثر الآني للبعد البيئي، أن قيمة المعامل المعنوية البالغة (0.192) تُظهر أن تحسّن الأداء البيئي ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقيمة مؤشرها في الأجل القصير.

في المقابل، لم يكن معامل الأثر المتباطئ للبعد البيئي معنويًّا إحصائيًّا، وهو ما قد يُعزى إلى أن التأثير البيئي يميل إلى التلاشي جزئيًّا بمرور الوقت أو يتطلب فترة أطول لإعادة التكيف، وهو ما يتسق مع طبيعة السياسات البيئية التي تستلزم استمرارية في التطبيق لتحقيق آثار ملموسة، وليس تدخلات مؤقتة قصيرة الأجل.

ومن جانب آخر، أظهرت النتائج أن البعد الاجتماعي، بما يشمله من سياسات مرتبطة بالصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية وغيرها، يتمتع بتأثير فوري وسريع في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث جاء الأثر الآني معنويًّا، في حين لم يكن الأثر المتباطئ ذا دلالة إحصائية، بما يعكس طبيعة هذا البعد في إحداث تأثير مباشر في الأجل القصير. وقد تكررت النتيجة ذاتها بالنسبة لبُعد الحوكمة، إذ أشارت القيم الموجبة والمعنوية للمعاملات إلى أن تحسن الحوكمة، بما في ذلك تعزيز الشفافية وكفاءة المؤسسات وسيادة القانون، ينعكس سريعًا على الأداء التنموي للدولة.

ومن جهة أخرى، بينت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للنمو الاقتصادي على مؤشر التنمية المستدامة؛ حيث بلغت قيمة المعامل (0.736)، وهو ما يعكس الدور المحوري للنمو الاقتصادي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل القصير، لا سيما من خلال توفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة الموارد المتاحة.

الجدول 12

نتائج التقدير في الأجل القصير

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-stat	p-value
C	31.245	5.672	5.509	0.000
SDG[1]	0.548	0.087	6.310	0.000
ES	0.192	0.051	3.765	0.001
ES[1]	-0.085	0.050	-1.700	0.098
SS	0.124	0.043	2.884	0.008
SS[1]	0.061	0.041	1.488	0.147
GS	0.089	0.035	2.543	0.018
GS[1]	-0.025	0.033	-0.758	0.455
GDP	0.736	0.231	3.187	0.004
GDP[1]	-0.324	0.225	-1.440	0.162
INF	-0.038	0.018	-2.111	0.044
INF[1]	0.015	0.017	0.882	0.385

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

اختبار علاقات السببية بين المتغيرات Grainger Causality

يهدف اختبار سببية جرانجر إلى تحديد اتجاه التأثير الديناميكي بين المتغيرات من خلال فحص قدرة القيم السابقة لمتغير ما على تفسير التغيرات اللاحقة في متغير آخر. وتشير النتائج، كما هو موضح في الجدول (13) إلى وجود علاقات سببية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرات محل الدراسة؛ حيث جاءت القيم الاحتمالية

منخفضة($p < 0.01$) بما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي. وقد أمكن تصنيف هذه العلاقات إلى سببية قوية وأخرى متوسطة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية قوية جدًّا من النمو الاقتصادي إلى التضخم، بما يعكس دور الطلب الكلي في توليد الضغوط التضخمية مع تسارع النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل القيود الهيكلية لجانب العرض. وفي السياق المصري، فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالبًا ما يرتبط بزيادة الطلب الكلي نتيجة ارتفاع الاستهلاك والاستثمار، وفي ظل وجود بعض القيود الإنتاجية واعتماد الاقتصاد المصري بدرجة ملحوظة على الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام، قد يؤدي ذلك إلى توليد ضغوط تضخمية. كما أن فترات التوسع الاقتصادي غالبًا ما تتزامن مع زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية في إطار رؤية مصر 2030، مما يؤدي إلى زيادة السيولة ومستويات الطلب الكلي، وهو ما قد ينعكس في ارتفاع مستويات الأسعار خاصة على المدى القصير.

كما تبين وجود علاقة سببية قوية جدًّا من البعد الاجتماعي إلى جودة الحوكمة؛ حيث يسهم تحسن مؤشرات التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الأداء المؤسسي. وفي مصر، يمثل تحسن البعد الاجتماعي عاملًا محفزًا لتحسين جودة الحوكمة؛ حيث أدى التحسن في مستويات التعليم وزيادة الوعي المجتمعي إلى زيادة الاهتمام بقضايا الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العامة، فقد ساهم توسع الدولة في تطبيق برامج الحماية الاجتماعية؛ مثل: مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة، في زيادة الاهتمام بتطوير نظم أكثر فاعلية للإدارة الرقمية والرقابة والحوكمة المؤسسية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بكفاءة، كما شهدت مصر في السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في برامج التحول الرقمي في إطار رؤية مصر 2030، خاصة في مجالات الدعم الاجتماعي وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًّا. وقد ساهمت الرقمنة في تقليل الفساد الإداري والحد من أوجه عدم الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.

كذلك كشفت النتائج عن علاقة سببية قوية من الأداء البيئي إلى النمو الاقتصادي، بما يؤكد دور الإدارة البيئية الرشيدة وكفاءة استخدام الموارد في دعم الإنتاجية وجذب الاستثمارات المستدامة وخفض التكاليف البيئية على المدى الطويل.

كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية من الأداء الاجتماعي إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري وبرامج الحماية الاجتماعية في دعم تحقيق هذه الأهداف، وهو ما يتوافق مع نتائج الأجل الطويل. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية قوية من الأداء البيئي إلى الأداء

الاجتماعي، بما يدل على أن تحسّن الظروف البيئية ينعكس إيجابًا على الصحة العامة وجودة الحياة وتقليص أوجه عدم المساواة، الأمر الذي يحسّن المؤشرات الاجتماعية.

وبصورة عامة، تؤكد نتائج اختبار السببية وجود شبكة معقدة ومتشابكة من العلاقات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة؛ حيث تلعب الأبعاد البيئية والاجتماعية دورًا أساسيًّا في توجيه كل من النمو الاقتصادي وجودة الحوكمة، بما ينعكس في النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تُظهر النتائج وجود علاقة سببية قوية بين النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية المستدامة، بما يعكس أهمية الأداء الاقتصادي الكلي في توفير الموارد المالية والمؤسسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تؤكد أن النمو الاقتصادي يمثل شرطًا داعمًا—وإن لم يكن كافيًا بمفرده—لتحقيق التنمية المستدامة.

كذلك كشفت النتائج عن علاقة سببية متبادلة بين الأداء البيئي ومعدل التضخم؛ حيث تنتقل الصدمات والسياسات البيئية إلى المستوى العام للأسعار عبر قنوات تكلفة الإنتاج والطاقة، في حين قد تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تراجع الاستثمارات والإنفاق البيئي نتيجة ارتفاع التكاليف وزيادة عدم اليقين الاقتصادي. وأظهرت النتائج أيضًا وجود علاقات سببية متبادلة بين جودة الحوكمة والبعد الاجتماعي، بما يعكس دور المؤسسات القوية والشفافية والمساءلة في تعزيز العدالة الاجتماعية وكفاءة توزيع الخدمات وبناء رأس المال الاجتماعي. كما تبين وجود علاقة سببية بين البعد الاجتماعي والبعد البيئي؛ حيث تميل المجتمعات الأكثر وعيًّا وعدالة إلى تبني سياسات وسلوكيات أكثر استدامة بيئيًّا.

الجدول 13

نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

علاقة السببية	F-Statistic	P-Value
GDP → INF	8.901	0.001
SS → GS	7.456	0.002
ES → GDP	6.123	0.007
SS → SDG	6.324	0.008
ES → SS	5.678	0.009
GDP → SDG	5.891	0.012
ES → INF	5.234	0.014
GS → SS	5.123	0.015
SS → ES	4.892	0.018
INF → ES	4.789	0.021
INF → SDG	4.213	0.028

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E-Views.

اختبارات تشخيص النموذج

يوضح الجدول (14) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المُقدر، والتي تشير إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في بواقي النموذج Durbin–Watson البالغة (2.184)، بما يعكس ملاءمة الهيكل الديناميكي للإبطاءات المختارة وقدرته على التقاط السلوك الزمني لمتغير التنمية المستدامة SDG. كما بيّن اختبار Breusch– Pagan عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين؛ حيث جاءت قيمة الاحتمال (p–value = 0.256) أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يؤكد تجانس تباين الأخطاء العشوائية واستقرار العلاقة المقدّرة بين مؤشر SDG وكل من الدرجات البيئية والاجتماعية والحوكمة والنمو الاقتصادي والتضخم. وفي السياق ذاته، أوضحت نتائج اختبار Jarque–Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (p–value = 0.539)، الأمر الذي يعزز صحة الاستدلال الإحصائي واختبارات المعنوية للمعاملات المقدّرة.

فضلًا عن ذلك، أكّد اختبار Ramsey RESET صحة التوصيف الوظيفي للنموذج وعدم وجود تحيز ناتج عن إهمال متغيرات مؤثرة أو سوء تحديد الشكل الدالي للعلاقة؛ حيث جاءت قيمة الاحتمال (p–value = 0.245) غير معنوية إحصائيًا.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن استنتاج أن نموذج ARDL المقدّر يتمتع بدرجة عالية من المصداقية والموثوقية، بما يسمح بالاعتداد به في تفسير الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل.

الجدول 14

نتائج اختبار تشخيص النموذج

الاختبار	Durbin–Watson	Breusch–Pagan	Jarque–Bera	Ramsey RESET
قيمة الاختبار	2.184	12.345	1.234	1.567
مستوى المعنوية	–	0.256	0.539	0.245
الاستنتاج	عدم وجود ارتباط ذاتي	تباين متجانس	الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي	مواصفات النموذج صحيحة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج E–Views.

الخاتمة والتوصيات

تناولت الدراسة تحليل وقياس دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، إلى جانب النمو الاقتصادي، في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، من خلال الجمع بين التحليل الوصفي والتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة.

أظهرت النتائج أن ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) تطورت إلى إطار معياري عالمي متكامل لتقييم الأداء المؤسسي ودعم تحقيق التنمية المستدامة، قائم على تكامل الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما تبين وجود ترابط هيكلي واضح بين ممارسات (ESG) وأهداف التنمية المستدامة؛ حيث يسهم تحسن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي في دعم العمل المناخي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ الحوكمة الرشيدة، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

كما أظهرت الدراسة أن تطبيق ممارسات (ESG) في مصر يستند إلى إطار مؤسسي واستراتيجي داعم تقوده رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، مع تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات الطاقة المتجددة والتمويل الأخضر والحماية الاجتماعية، إلى جانب تحسن نسبي في ممارسات الحوكمة والإفصاح. وفي المقابل، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتفاوت مستويات التطبيق بين القطاعات، ومحدودية القدرات المؤسسية، وارتفاع تكلفة التحول نحو الاستدامة.

وكشف تقييم الأداء السيادي المركب عن وجود عدم توازن نسبي في مسار الاستدامة في مصر؛ حيث يمثل البعد البيئي مصدر المخاطر طويلة الأجل، مقابل تحسن نسبي في البعد الاجتماعي وتقدم محدود في جودة الحوكمة، بما يعكس الحاجة إلى تبني إصلاحات هيكلية أكثر تكاملًا لدعم مسار الاستدامة.

وأظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. وقد تبين أن جميع أبعاد (ESG) تؤثر إيجابيًّا وبدرجة معنوية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، في حين أظهر التضخم أثرًا سلبيًّا ومعنويًّا على الاستدامة في الأجلين القصير والطويل. كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ قدرة الاقتصاد المصري على تصحيح نحو 46.8% من الاختلالات قصيرة الأجل خلال عام واحد، بما يعكس استقرار العلاقة المقدرة وطبيعتها التراكمية.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني نهج متكامل لتفعيل دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وبناءً على ذلك تبرز الحاجة إلى تبني مجموعة من السياسات والإجراءات العملية على النحو التالي:

1. **على مستوى الإطار المؤسسي والتشريعي**

- **تطوير إطار وطني موحد لمؤشرات (ESG)** السيادية يربط بصورة مباشرة بين مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بما يسمح بقياس الأداء الوطني بصورة شاملة وقابلة للمقارنة الدولية.

- **تعزيز إلزامية الإفصاح عن مؤشرات (ESG)** تدريجيًّا، ليشمل المؤسسات الاقتصادية الكبرى والهيئات العامة.
- **مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية** ذات الصلة، بما يدعم مصداقية البيانات ويعزز ثقة المستثمرين الدوليين.

2. **على مستوى السياسات البيئية**

- **توسيع نطاق التمويل الأخضر** من خلال تحفيز إصدار السندات الخضراء، وربطها بالمشروعات ذات الأثر البيئي المباشر، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والاقتصاد الدائري.
- **دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية الكلية**، بما يحد من الآثار السلبية للتضخم والصدمات البيئية على مسار الاستدامة.
- **تعزيز نقل وتوطين التكنولوجيا البيئية عبر الشراكات الدولية**، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويخفض التكاليف البيئية طويلة الأجل.

3. **على مستوى البعد الاجتماعي**

- **توجيه الاستثمارات العامة نحو تنمية رأس المال البشري**، لا سيما التعليم، والصحة، والتدريب المهني، باعتبارها محركًا قويًّا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس**، لضمان كفاءة توجيه الموارد وتحقيق أثر اجتماعي مستدام.
- **دمج معايير (ESG) الاجتماعية في سياسات سوق العمل**، بما يسهم في تحسين بيئات العمل، والحد من عدم المساواة، ودعم العمل اللائق.

4. **على مستوى الحوكمة**

- **تعزيز جودة الحوكمة والشفافية والمساءلة المؤسسية** من خلال تطوير نظم الرقابة والتدقيق، وربط الحوافز المؤسسية بمستوى الالتزام بمعايير (ESG).
- **تحسين كفاءة التنسيق بين الجهات الرقابية** والمؤسسات المعنية بالسياسات الاقتصادية والمالية لضمان تكامل السياسات وعدم ازدواجية الأطر التنظيمية.
- **دعم التحول الرقمي في الإدارة الحكومية** لرفع كفاءة الخدمات العامة وتحسين جودة البيانات المرتبطة بمؤشرات (ESG).

5. **على مستوى التمويل والاستثمار**

- **ربط تدفقات التمويل المحلي والدولي بمستوى الالتزام بمعايير (ESG)** بما يعزز توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر دعمًا لأهداف التنمية المستدامة.

- **تشجيع القطاع الخاص على تبني استراتيجيات (ESG) طويلة الأجل** من خلال توفير حوافز ضريبية وتمويلية، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات.

6. على مستوى الوعي وبناء القدرات

- **رفع الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية ممارسات (ESG)** من خلال برامج تدريبية وحملات توعوية، تستهدف صانعي القرار، والمؤسسات، والمجتمع المدني.
- **بناء القدرات الفنية والبشرية في مجالات قياس الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمي**، بما يدعم الانتقال من مرحلة الإفصاح إلى مرحلة الإدارة الفاعلة للاستدامة.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن تفعيل دور ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مصر يتطلب نهجًا تكامليًا يربط بين الإصلاح المؤسسي، والسياسات البيئية والاجتماعية، وتحسين جودة الحوكمة، مع الحفاظ على نمو اقتصادي مستدام. ويُعد تطوير إطار وطني شامل لمؤشرات (ESG)، مدعومًا بآليات قياس ومتابعة فاعلة، خطوةً محورية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم رؤية مصر 2030.

المراجع

المراجع العربية

أبو النصر، مدحت. (2024). الاستدامة الاجتماعية: التعريف والأهداف والأبعاد والمبادئ والمؤشرات. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، *8*(30)، 373–392. https://journals.ekb.eg/article_341701_0.html

Abu al-Nasr, Midhat. (2024). Al-Istidamah al-Ijtima‘iyyah: al-Ta‘rif wa al-Ahdaf wa al-Ab‘ad wa al-Mabadi’ wa al-Mu’ashshirat. Al-Majallah al-‘Arabiyyah lil-Adab wa al-Dirasat al-Insaniyyah, 8(30), 373–392. https://journals.ekb.eg/article_341701_0.html

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2021). *مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة*. القاهرة: الهيئة العامة للرقابة المالية. https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/05/ESG-KPIs-TCFD-Arabic-revision-1.pdf

Al-Hay’ah al-‘Ammah lil-Raqabah al-Maliyyah. (2021). Mu’ashshirat al-Ada’ al-Ra’isiyyah li-Ifsahat al-Hawkamah al-Bi’iyyah wa al-Ijtima‘iyyah wa Hawkamat al-Sharikat. Al-Qahirah: Al-Hay’ah al-‘Ammah lil-Raqabah al-Maliyyah. https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/05/ESG-KPIs-TCFD-Arabic-revision-1.pdf

أبو السعود، نفيسة؛ والبهائي، سحر؛ وعطية، خالد؛ والصادي، زينب؛ وإبراهيم، داليا؛ وحسين، ولاء؛ وعزب، شيماء؛ وحمدي، أسماء؛ وعصام، إيمان؛ وإبراهيم، أحمد؛ ويسري، هاله. (2026). مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في مصر: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس. *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، (371)*. معهد التخطيط القومي. https://repository.inp.edu.eg/items/0918067d-44d1-4a7c-b5a5-a1670e3da77a/full.

Abu Al-Suʿud, Nafisah; wa-al-Bahāʾī, Sahar; wa-ʿAṭiyyah, Khalid; wa-al-Ṣādī, Zaynab; wa-Ibrāhīm, Dalia; wa-Ḥusayn, Walāʾ; wa-ʿAzab, Shaymāʾ; wa-Ḥamdī, Asmāʾ; wa-ʿIṣām, Īmān; wa-Ibrāhīm, Aḥmad; wa-Yusrī, Hālah. (2026*). Maqāyīs al-istidāmah al-bīʾiyyah wa-al-ijtimāʿiyyah wa-al-ḥawkamah wa-dawruhā fī taʿzīz al-tanmiyah al-mustadāmah fī Miṣr: Dirāsah muqāranah bayna Miṣr wa-Duwal al-Briks. Silsilat Qaḍāyā al-Takhṭīṭ wa-al-Tanmiyah, (371)*. Maʿhad al-Takhṭīṭ al-Qawmī. https://repository.inp.edu.eg/items/0918067d-44d1-4a7c-b5a5-a1670e3da77a/full

سوق أبو ظبي للأوراق المالية. (2025). *دليل الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات المدرجة*. file:///C:/Users/ssalah/Downloads/ESG%20GUIDE%20ARABIC.pdf

Suq Abu Dhabi lil-Awraq al-Maliyyah. (2025). Dalil al-Ifsah al-Bi’i wa al-Ijtima‘i wa al-Hawkamah (ESG) lil-Sharikat al-Mudrajah. file:///C:/Users/ssalah/Downloads/ESG%20GUIDE%20ARABIC.pdf

مركز أبوظبي للحوكمة. (2021). *أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم*.

Markaz Abu Dhabi lil-Hawkamah. (2021). Asasiyyat al-Hawkamah: Mustalahat wa Mafahim. https://sl1nk.com/280ga6w

المراجع الإنجليزية

Abdelmalak, D. (2024). The effect of (ESG) on indices' and firms' performance: A global and an Egyptian context [Master's thesis, The American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. https://sl1nk.com/8s29i06

Abou Sheashaa, A., Abo-Donia, A., & Elmashtawy, A. (2025). (ESG) disclosure and corporate profitability: Does board gender diversity matter? The *Scientific Journal of Accounting Research, 7*(1), 399–439. https://doi.org/10.21608/sjar.2025.416865

Abu Dhabi Securities Exchange. (2025, June). *Environmental, social and governance (ESG) disclosure guidance for listed companies.* https://www.adx.ae/-/media/adx/related-documents/sustainability/esg-guide---english.pdf

Aggarwal, S., Dsouza, S., Joshi, M., Antoun, R., & Phan, T. (2025). Environmental, social and governance investing: Systematic literature review using ADO model. *Journal of Accounting Literature*. Advance online publication. https://doi.org/10.1108/JAL-11-2024-0319

Brinkmann, R. (Ed.). (2023). *The Palgrave Handbook of Global Sustainability.* Palgrave Macmillan, Cham**.** https://sl1nk.com/e5c64u5

Cunha, Í., Policarpo, R., de Oliveira, P., Abdala, E., & do Nascimento Rebelatto, D. (2025). A systematic review of (ESG) indicators and corporate performance: Proposal for a conceptual framework. *Future Business Journal, 11*(1), 106, 1-25. https://doi.org/10.1186/s43093-025-00539-1

Egyptian Exchange. (2024). *S&P/EGX (ESG) Index Methodology*. Egyptian Exchange. https://www.egx.com.eg/getdoc/fdd6f085-d88e-4072-a753-fa540d136442/SP_(ESG)_Index_en.aspx

Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA). (2023). *Annual environmental performance report.* EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/Reports/1147/Details

Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA). (2022). *National climate change strategy 2050.* Government of Egypt. https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Topics/Files/20221206130720583.pdf

Egyptian Exchange (EGX). (2024). *Sustainability reporting guidance.* Retrieved March 9, 2026 from https://www.egcx.com.eg/single_post/75

Elgayar, A. (2025). Navigating the firm value: The interplay of tax avoidance and sustainability reporting (evidence from Egypt). *The Scientific Journal of Business and Finance, 45*(1), 118–151. https://doi.org/10.21608/caf.2025.415960

Elspass, L. (2023). *Key data on (ESG) and SDGs (as of April 2023).* Com-Circle Consulting. file:///C:/Users/ssalah/Downloads/esg-sdgs-overview_com-circle_april-2023.pdf

Eskantar, M., Zopounidis, C., Doumpos, M., Galariotis, E., & Guesmi, K. (2024). Navigating (ESG) complexity: An in-depth analysis of sustainability criteria, frameworks, and impact assessment. *International Review of Financial Analysis, 95*, 103380**.** https://doi.org/10.1016/j.irfa.2024.103380

Global Reporting Initiative (GRI). (2018). *Consolidated set of the GRI sustainability reporting standards.* GRI.

Hieu, V., & Hai, N. (2023). The role of environmental, social, and governance responsibilities and economic development on achieving the SDGs: Evidence from BRICS countries. *Economic Research–Ekonomska Istraživanja, 36*(1), 1338–1360. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1331677X.2022.2086598

Huber, B., Comstock, M., & Polk, D. (2017). ESG reports and ratings: What they are, why they matter. Harvard Law School Forum on Corporate Governance. https://corpgov.law.harvard.edu/2017/07/27/esg-reports-and-ratings-what-they-are-why-they-matter/

Iskander. (2023). *(ESG) in Egypt: A new frontier in sustainable investment. Andersen Egypt*. https://eg.andersen.com/(ESG)-in-egypt-sustainable-investment/

Islam, H. (2025). Nexus of economic, social, and environmental factors on sustainable development goals: The moderating role of technological advancement and green innovation. *Innovation and Green Development, 4*(1), 100183. https://doi.org/10.1016/j.igd.2024.100183

Jiang, P., Feng, G., & Yang, H. (2022). New measurement of sovereign (ESG) index. *Innovation and Green Development, 1*(2), Article 100009. https://doi.org/10.1016/j.igd.2022.100009

Mahboub, R., & Ghanem, M. (2025). The influence of (ESG) dimensions on financial performance: Evidence from Egyptian listed firms. *Frontiers in Sustainability, 6*, 1566204. https://l1nq.com/1kj2884

Marmon, L. (2025, February 10). How did (ESG) start? Advance (ESG). https://www.advance(ESG).org/how-did-(ESG)-start/

Mian, H., Hewage, K., & Sadiq, R. (2024). Responsible financing and investment: Identification, development, and assessment of Environmental, Social, and Governance (ESG) metrics. *Sustainable Futures*, *8*, 100246.https://doi.org/10.1016/j.sftr.2024.100246

Ministry of Finance. (2022). *Egypt's sovereign sustainable financing framework. Ministry of Finance.* https://sl1nk.com/o6fsx8y

Mohammed, A., Al-Mahdi, N., & Ghaithan, A. (2024). The role of environmental social governance on achieving sustainable development goals in Gulf Cooperation Council countries. *Environment, Development and Sustainability*. https://l1nq.com/mbdrn56

Mountain View. (2025). *Mountain View issues ESG sustainability report in alignment with Egypt's Vision 2030 & GRI.*. https://www.mountainviewegypt.com/mediaroom/news/Mountain-View-issues-(ESG)-Sustainability-Report

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2024). *OECD Public Governance Reviews: Egypt: Strengthening the Foundations for More Efficient and Effective Public Governance Reforms*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/d5a42670-en

Pendergrass, K., Sampson, W., Walsh, T., & Alagna, L. (2019). Toward environmentally sustainable digital preservation. *The American Archivist, 82*(1), 165–206. https://www.jstor.org/stable/48659833

PwC Middle East. (2023). *Moving from start-up to scale-up on (ESG): Middle East (ESG) Report.* PwC. Retrieved from https://www.pwc.com/m1/en/(ESG)/documents/(ESG)-survey-2023.pdf

QNB Alahli. (2024). *Sustainability report 2024*. QNB Alahli. qnb.com.eg/sites/qnb/qnbegypt/document/en/ensusta

Sadiq, M., Ngo, T., Pantamee, A., Khudoykulov, K., Ngan, T., & Tan, L. (2022). The role of environmental social and governance in achieving sustainable development goals: Evidence from ASEAN countries. *Economic Research–Ekonomska Istraživanja, 36*(1), 170–190. https://sl1nk.com/r57axbs

Salama, S., & Farghali, A. (2025). The impact of Environmental, Social, and Governance (ESG) practices on firm value: The moderating role of board characteristics. *The Academic Journal of Contemporary Commercial Research, 5*(2), 140–169.

State Information Service. (2024, March 3). Egypt National Climate Change Strategy (NCCS) 2050. https://sis.gov.eg/en/media-center/strategies/egypt-national-climate-change-strategy-nccs-2050/

TCFD. (2017). *Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures.* Financial Stability Board. https://assets.bbhub.io/company/sites/60/2021/10/FINAL-2017-TCFD-Report.pdf

المواقع الإلكترونية

Ensun. (n.d.). *Top ESG companies in Egypt.* Retrieved March 9, 2026, from https://ensun.io/search/esg/egypt

Ministry of Social Solidarity – Egypt. (n.d.). *Social protection*. https://l1nq.com/cuupsv9

Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation. (2025, April). *H.E. Dr. Rania Al-Mashat, Minister of Planning, Economic Development, and International Cooperation, presents the 2025/2026 Economic and Social Development Plan to the Egyptian Parliament*. Retrieved July 17, 2026 from https://mped.gov.eg/singlenews?id=6167&type=next&lang=en

Ministry of International Cooperation. (2022, June 14). *Minister of International Cooperation H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat gives opening remarks at the high-level conference on the "Support to Enhanced Administrative & Public Economic Governance in Egypt" project done with the EU & OECD*. Retrieved July 17, 2026 from https://moic.gov.eg/news/890

World Bank. (2022). *World Bank relaunches sovereign (ESG) data portal.* https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/12/12/world-bank-relaunches-sovereign-esg-data-portal

World Bank. (2026). (ESG) Data Portal. https://esgdata.worldbank.org/data/countries?iso3=EGY&lang=en&transform=level&ind=EN.MAM.THRD.NO&income=all&region=all

الملاحق

الملحق 1

أهم مقاييس الاستدامة البيئية ومؤشراتها

المقياس	المؤشرات
انبعاثات الغازات الدفيئة	–إجمالي كمية انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق1) بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2 سنويًا. – إجمالي كمية انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة (نطاق2) بالطن المتري لمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2 سنويًا. – إجمالي كمية انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق3) بالطن المتري لمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO_2 سنويًا.
كثافة الانبعاثات	– نسبة كثافة الانبعاثات السنوية من الغازات الدفيئة للمنظمة. – نسبة كثافة الانبعاثات السنوية من الغازات غير الدفيئة للمنظمة.
استخدام الطاقة	– إجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة. – إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل غير مباشر.
كثافة الطاقة	الإجمالي السنوي لاستخدام الطاقة المباشرة لكل عامل قياس الناتج.
مزج الطاقة	النسبة المئوية للطاقة المستخدمة حسب نوع التوليد.
استخدام الماء	– إجمالي كمية الماء المستهلكة. – إجمالي كمية الماء المعالجة.
العمليات البيئية	–هل تتبع الشركة سياسة بيئية رسمية؟ (نعم/لا) – هل تتبع الشركة سياسات معينة للنفايات والمياه والطاقة و/ أو إعادة التدوير؟ (نعم/لا) – هل تستخدم الشركة نظامًا معترفًا به لإدارة الطاقة؟ (نعم/لا)
الرقابة البيئية	هل يراقب فريق الإدارة و/ أو يدير المسائل المتعلقة بالاستدامة؟ (نعم/لا)
الرقابة البيئية	هل يراقب مجلس الإدارة و/ أو يدير المسائل المتعلقة بالاستدامة؟ (نعم/لا)
التخفيف من حدة المخاطر المناخية	إجمالي المبالغ المستثمرة سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ والمرونة وتطوير المنتجات.

المصدر: (سوق أبو ظبي للأوراق المالية، 2025).

الملحق 2

أهم مقاييس الاستدامة الاجتماعية ومؤشراتها

المقياس	المؤشرات
معدل راتب المدير التنفيذي	– نسبة إجمالي أجر المدير التنفيذي إلى متوسط أجر إجمالي معادل الدوام الكامل. – هل قامت الشركة بعمل تقرير عن هذا المقياس في عمليات التسجيل التنظيمية؟
معدل الراتب بين الرجل والمرأة	متوسط أجر الذكور إلى متوسط أجر الإناث.
معدل دوران الموظفين	– نسبة التغيير في الموظفين العاملين بنظام الدوام الكامل. – نسبة التغيير في الموظفين العاملين بنظام الدوام الجزئي. – نسبة التغيير في المقاولين/ الاستشاريين.
التنوع بين الجنسين	– نسبة إجمالي عدد الموظفين بالمؤسسة التي يشغلها الرجال والنساء. – نسبة المناصب الدنيا والمتوسطة التي يشغلها الرجال والنساء. – نسبة المناصب العليا والتنفيذية التي يشغلها الرجال والنساء.
نسبة العمال المؤقتين	– عدد الموظفين بالمؤسسة بنظام الدوام الجزئي كنسبة مئوية من إجمالي الموظفين. –عدد الموظفين بالمؤسسة بنظام الدوام الجزئي كنسبة مئوية من المقاولين و/أو الخبراء الاستشاريين.
عدم التمييز	هل تتبع الشركة سياسة عدم التمييز؟ (نعم/لا)
معدل الإصابات	نسبة تكرار أحداث الإصابات بالنسبة لإجمالي القوى العاملة.
الصحة والسلامة المهنية	هل تتبع الشركة سياسة الصحة المهنية و/أو الصحة والسلامة المهنية؟ (نعم/لا)
الطفل والعمالة الإجبارية	– هل تتبع الشركة سياسة عمالة الأطفال و/أو العمالة الإجبارية؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة عمالة الأطفال والعمالة الإجبارية إحداهما أو كلتيهما كذلك؟
حقوق الإنسان	– هل تتبع الشركة سياسة حقوق الإنسان؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة حقوق الإنسان الخاصة بك الموردين والبائعين؟

المصدر: (سوق أبو ظبي للأوراق المالية، 2025).

الملحق 3

أهم مقاييس الحوكمة ومؤشراتها

المقياس	المؤشرات
تنوع مجلس الإدارة	– نسبة إجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الرجال والنساء. – نسبة مقاعد اللجنة التي يشغلها الرجال والنساء.
استقلالية مجلس الإدارة	–هل تحول الشركة دون مباشرة المدير التنفيذي لمهامه بصفته رئيس مجلس الإدارة؟ (نعم/لا) – نسبة إجمالي مقاعد مجلس الإدارة المشغولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
الرواتب بحوافز	هل يحصل التنفيذيون على حوافز مقابل تحقيق الاستدامة؟ (نعم/لا)
القواعد السلوكية للمورد	– هل يلزم البائعون والموردون الامتثال للقواعد السلوكية؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم. ما النسبة المئوية للموردين الذين صادقوا رسميًّا على امتثالهم للقواعد؟
الأخلاقيات ومكافحة الفساد	– هل تتبع الشركة سياسة للأخلاقيات و/ أو مكافحة الفساد؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم. ما نسبة التصديق السابقة لامتثال القوى العاملة التابعة لك للسياسة؟
خصوصية البيانات	– هل تتبع الشركة سياسة خصوصية البيانات؟ (نعم/لا) – هل قامت الشركة باتخاذ خطوات الامتثال لقواعد النظام الأوروبي العام لحماية البيانات؟ (نعم/لا)
تقارير الاستدامة	هل تنشر الشركة تقرير استدامة؟
ممارسات الإفصاح	– هل تقدم الشركة بيانات استدامة لأطر تقارير الاستدامة؟ (نعم/لا) – هل تركز الشركة على أهداف محددة للتنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة؟ (نعم/لا) –هل تضع الشركة الأهداف وتبلغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ (نعم/لا)
المصادقة الخارجية	هل الإفصاح عن الاستدامة مضمون أو هل يتم التحقق منه من قبل مدققين خارجيين؟

المصدر: (سوق أبو ظبي للأوراق المالية، 2025).

الملحق 4

المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصر

Issues	Indicators	Unit
Environmental Indicators		
Food security	Agricultural land	% of land area
	Agriculture, forestry, and fishing, value added as % of GDP	% of GDP
	Food production index 2014-2016 = 100 (Base Year)	.
Emissions &Pollutions	CO2 emissions (metric tons per capita)	metric tons per capita/Year
	Methane emissions (metric tons of CO_2 equivalent per capita/Year)	metric tons of CO_2 equivalent per capita/Year
	Nitrous oxide emissions (metric tons of CO_2 equivalent per capita)	metric tons of CO_2 equivalent per capita

	PM2.5 air pollution, mean annual exposure (micrograms per cubic meter)	micrograms per cubic meter
Climate Risk and Resilience	Coastal protection	%
	Cooling Degree Days	Days
	Heat Index 35	Days
	Heating Degree Days	O C-Days
	Level of water stress: freshwater withdrawal as a proportion of available freshwater resources	%
	Standardized Precipitation-Evapotranspiration Index	
Energy use & security	Energy imports, net (% of energy use)	% of energy use
	Energy intensity level of primary energy (MJ/$2017 PPP GDP)	MJ/$2017 PPP GDP
	Energy use (kg of oil equivalent per capita)	kg of oil equivalent per capita
	Fossil fuel energy consumption (% of total)	%
	Renewable electricity output (% of total electricity output)	%
	Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)	%
Natural capital endowment & management	Adjusted savings: natural resources depletion (% of GNI)	%
	Adjusted savings: net forest depletion (% of GNI)	%
	Annual freshwater withdrawals, total (% of internal resources)	%
	Forest area (% of land area)	%
	Terrestrial and marine protected areas (% of total territorial area)	%
	Tree Cover Loss (hectares)	(hectares)
Social Indicators		
Access to Services	Access to clean fuels and technologies for cooking (% of population)	% (share) of population
	Access to electricity (% of population)	% (share) of population
	People using safely managed drinking water services (% of population)	% of population
	People using safely managed sanitation services (% of population)	% of population
Demography	Fertility rate, total (births per woman)	Births per woman
	Life expectancy at birth, total (years)	Years
	Population ages 65 and above (% of total population)	Percentage
Education & skills	Government expenditure on education, total (% of government expenditure)	% of government expenditure
	Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)	% of people ages 15 and above
	School enrollment, primary (% gross)	% of population in the 5-year age group immediately following preprimary education
Employment	Children in employment, total (% of children ages 7-14)	Percent
	Labor force participation rate, total (% of total population ages 15-64) (modeled ILO estimate)	% of total population ages 15-64
	Unemployment, total	% of total labor force

	(% of total labor force) (modeled ILO estimate)	
Health & Nutrition	Cause of death, by communicable diseases and maternal, prenatal and nutrition conditions (% of total)	
	Hospital beds (per 1,000 people)	Per 1000 people
	Mortality rate, under-5 (per 1,000 live births)	Per 1000 live births
	Prevalence of overweight (% of adults)	
	Prevalence of undernourishment (% of population)	Percentage
Poverty & Inequality	Annualized average growth rate in per capita real survey mean consumption or income, total population (%)	%
	Gini index	%
	Income share held by lowest 20%	%
	Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population)	%
Governance Indicators		
Governance: Economic Environment	GDP (annual % growth)	%
	Individuals using the Internet (% of population)	% of population
Governance: Gender	Proportion of seats held by women in national parliaments (%)	% of single or lower chamber seats
	Ratio of female to male labor force participation rate (%) (modeled ILO estimate)	%
	School enrollment, primary and secondary (gross), gender parity index (GPI)	
	Unmet need for contraception (% of married women ages 15-49)	
Governance: Government Effectiveness	Government Effectiveness: Estimate	
	Regulatory Quality: Estimate	
Governance: Human Rights	Economic and Social Rights Performance Score	Standardized scores
	Strength of legal rights index (0=weak to 12=strong)	
	Voice and Accountability: Estimate	
Governance: Innovation	Patent applications, residents	
	Research and development expenditure (% of GDP)	% of GDP
	Scientific and technical journal articles	Fractional count
Governance: Stability & Rule of Law	Control of Corruption: Estimate	
	Net migration	Unit
	Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate	
	Rule of Law: Estimate	

Source: (World Bank, 2026).

الملحق 5

نتائج منهجية مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب

Years	Sum social score	Sum GOV. score	Sum ENV. score	ESG) SCORE)
2000	0.64	0.54	0.48	55.52
2001	0.64	0.71	0.48	61.03
2002	0.65	0.54	0.48	55.49
2003	0.59	0.55	0.47	53.73
2004	0.71	0.63	0.47	60.17
2005	0.71	0.67	0.47	61.74
2006	0.66	0.65	0.46	59.14
2007	0.61	0.64	0.46	56.59
2008	0.66	0.54	0.45	55.28
2009	0.67	0.57	0.45	56.13
2010	0.66	0.54	0.44	54.79
2011	0.72	0.50	0.44	55.24
2012	0.77	0.51	0.43	57.04
2013	0.71	0.48	0.42	53.77
2014	0.65	0.63	0.43	56.72
2015	0.70	0.54	0.42	55.09
2016	0.70	0.54	0.43	55.91
2017	0.70	0.54	0.45	56.36
2018	0.62	0.55	0.45	53.90
2019	0.70	0.69	0.49	62.58
2020	0.65	0.69	0.48	60.59
2021	0.76	0.70	0.48	64.70
2022	0.69	0.70	0.44	61.09
2023	0.58	0.65	0.44	55.80
2024	0.57	0.64	0.44	55.08

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين.

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 5, Issue 3 (July 2026)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Walaa Hussein Abdallah
Sahar Ibrahim El-Bahai
Mohammed Hassanien Abdelrhman
Asmaa Hamdy Mostafa
Shimaa Sayed Azab

Environmental, Social, and Governance Practices' Role in Promoting Sustainable Development in Egypt: Econometric Analytical Study

Abstract

This study aims to analyze and measure the role of Environmental, Social, and Governance (ESG) practices and economic growth in supporting the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs) in Egypt over the period from 2000 to 2024. This study adopts a mixed methodological approach, combining descriptive analysis with applied econometric estimation using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results indicate that the implementation of ESG Practices in Egypt is supported by a favorable institutional and regulatory framework guided by Egypt's Vision 2030 and the National Climate Change Strategy 2050. Notable progress has been achieved in renewable energy, green finance, and social protection. At the same time, several challenges remain, including uneven sectoral implementation, limited institutional capacity, and high transition costs toward sustainability. The composite sovereign ESG index reveals an imbalanced sustainability trajectory: environmental factors pose a long-term risk, the social dimension shows relative improvement, and governance quality records only modest gains. The econometric results confirm a positive, statistically significant association between ESG dimensions, economic growth, and the achievement of sustainable development, while inflation exerts a negative effect on sustainable development in both the short and long run. The error- correction model indicates that approximately 46.8% of short-run disequilibria are corrected within one year, reflecting the stability and cumulative nature of the long-run relationship. The Grainger Causality tests further emphasize that achieving sustainable development in Egypt requires an integrated approach encompassing economic, environmental, social, and institutional dimensions. Accordingly, this study recommends a unified ESG framework to support Egypt's Vision 2030.

Keywords: ESG practices, sustainable development, ARDL model